صوت الشعب

جريدة أسبوعيّة سياسيّة جامعة ★

العـــ 23 ـــدد ـــ الخميس 10 نوفمبر 2011 الثمن 600 ملّيم - 1.5 يورو

هل بدأ الربيع العربي يتحول الى موجة «شهيلي» أصولية ؟

‖ص13

بين «النّهضة» و «الاتّحاد» علاقة حُبٍّ مِنْ طرف واحدٍ.. !

‖ص3

الافتتاحية

متى تنتهي سياسة «حوت ياكل حوت وقليل الجهد يموت»؟

يشكو المواطن هذه الأيام، وخاصة ضعيف الحال، من تدهور مقدرته الشرائية، حتى أصبح في بعض الأحيان غير قادر على توفير الحدّ الأدنى من الضروريّات بما في ذلك الغذاء لأطفاله. ويزداد الأمر سوءا خاصة في المناطق الداخلية التي زداتها الفيضانات الأخيرة صعوبة وترديا حتى أن بعض المناطق تحولت إلى مناطق منكوبة في حاجة أكيدة للإنقاذ والمساعدة.

لقد تتالت المصاريف على ربّ العائلة فأنهكته وجعلته أسير الهموم والديون. فبعد العودة المدرسية والجامعية وما تتطلبه من مصاريف باهظة لشراء الأدوات واللباس ومصاريف النقل والكراء والتسجيل، جاء «العيد الصغير» بحلوياته وبلباس الصغار ليفرغ جيب المواطن الذي لم يجد بدّا من التداين إذا استطاع لذلك سبيلا. أما الضربة القاضية فقد أتاها كبش العيد الذي كان نطحه شديدا هذا الأضحى بحيث أسقط المواطن الغلبان أرضا بعد أن وجد نفسه مجبرا على الاستجابة لطلبات الصغار بضرورة شراء علوش العيد...

البقيّة صفحة 2

تشكيل الحكومة الجديدة بين مطمع الأحزاب وانتظارات الشعب

‖ص4

أيّ دور للجيش التونسي في ظلّ «النموذج التركي»؟

‖ص9

بقيّة الافتتاحية

ولم تقدر الحكومات الانتقالية التي جاءت بها الثورة على إيقاف لهيب الأسعار بسبب غياب الإرادة السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفئات الشعبية الأكثر تضررا من سياسات التفقير والتهميش التي اتبعها نظام بن علي في المجال الاقتصادي والاجتماعي طيلة حكمه والتي مازالت الحكومات التي جاءت بعد الثورة تطبّق نفس هذا التمشي رغم ما خلفه من مآسي على جميع المستويات.

ولا شيء في الأفق يبشر بأن الحكومة الجديدة التي مازالت المشاورات جارية بخصوص تشكيلها ستكون قادرة على التصدي لارتفاع الأسعار وتفشي البطالة، باعتبار وأن الكتلة الفائزة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والمعنية بتشكيل هذه الحكومة لا تختلف جوهريا عن نظام بن علي بخصوص برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والذي ينبني أساسا على اقتصاد «حوت يأكل حوت وقليل الجهد يموت» . وقد رأينا رموز وقادة الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات يهرولون لإرضاء وطمأنة رأس المال المحلي والأجنبي ولا أحد من هؤلاء طمأن المواطن الغلبان على خبزه وقوت عياله.

لذلك فإن الشعب التونسي مازالت تنتظره جولات أخرى من النضال المرير ضد الفقر والتهميش وضد غول الرأسمالية المحلية والأجنبية، هذا الغول الذي يهمه سوى تكديس الثروات ومصّ عرق ودم الكادحين.

صوت الشعب

بلاغ صحفيّ

أصدرت جمعيّة «عتيد» بيانا في ما يلي نصّه:

على إثر البيان الصّادر يوم الجمعة 4 نوفمبر 2011 عن الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات الّذي تؤكّد فيه عن «سلامة العمليّة الانتخابية وتأمين صناديق الاقتراع'' مشيرة إلى أنّ ذلك يأتي ''عكس ما تم ترويجه من قبل جمعيّة «عتيد» وخصوصا في ما تعلّق بمكتب الاقتراع سارسيل بدائرة فرنسا 1''، تستغرب الجمعيّة التّونسيّة من أجل نزاهة وديمقراطيّة الانتخابات طريقة تعاطي الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لهذا الموضوع وتصريحها في هذا الشّأن الّذي يمكن أن يعتبر ''اتّهاما'' أو ''تفنيدا'' لنتائج ملاحظات جمعيّة -عتيد- في العمليّة الانتخابيّة.

وتذكّر جمعيّة -عتيد- ''بأنّ تقريرها الأوّلي وجملة الملاحظات المسجّلة فيه - إيجابيّة كانت أم سلبيّة- كان نتيجة عمل ميدانيّ مباشر، محايد ومستقلّ، تمّ دراسته والتثبّت من صحّته بكافّة الطّرق المتاحة قبل الإبلاغ عنه'' .

وفي ما تعلّق بمكتب الاقتراع سارسيل بدائرة فرنسا1، تؤكّد جمعيّة -عتيد- مرّة أخرى «حصول تجاوزات تمّ معاينتها من قبل ملاحظيها، ومن بينها نقل صندوق الاقتراع دون تشميع إلى مكان مجهول خارج مكتب الاقتراع، بعد غلقه. و تمّ ذلك أمام أعين الملاحظين التّونسيّين و ممثّلي القائمات المرشّحة».

وتدعو جمعيّة -عتيد- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للتقيّد بضوابط الموضوعيّة والتّريّث قبل إصدار أيّ اتّهامات أو تفنيدات فيما يخصّ عمل أحد ممثّلي المجتمع المدنيّ، من الّذين تمّ اعتمادهم رسميّا لملاحظة عمليّة الانتخاب.

تعزية

تتقدم «صوت الشعب» بأحر التعازي إلى المناضل حفيظ حفيظ، الكاتب العام لنقابة التعليم الأساسي ورئيس قائمة البديل الثوري في دائرة قابس، بأحر التعازي على إثر وفاة والده. تغمّد الله الفقيد برحمته الواسعة ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسّلوان.

«إنما نحن إخوة في الإسلام...»

أثار صعود قائمات العريضة الشعبية في انتخابات المجلس التأسيسي ردود فعل متباينة وخصوصا تلك التصريحات التي تقدم بها قياديون في حركة النهضة على غرار حمادي الجبالي وسمير ديلو والتي لوحت بإصبع الاتهام لهذا التيار واعتبرته امتدادا للنظام السابق ولم تخف التصريحات تحفظها من زعيم العريضة الشعبية الهاشمي الحامدي، ولئن أصرّت «حركة النهضة» ومن خلفها حلفاؤها على إعطاء الخلاف طابعا سياسيا فإن الهاشمي الحامدي نفى ذلك معتبرا أن المسألة لا تعدو أن تكون خلافا ذاتيا بينه وبين حركة الاتجاه الإسلامي التي كان من أبرز قياداتها في الثمانينات وقد التمس في تصريح مباشر على قناة حنبعل كل من كمال الجندوبي وعياض بن عاشور باعتبار انتمائهم اليساري التوسط بين الإسلاميين وإرجاع المياه إلى مجاريها.

رغم تأكيد الهاشمي الحامدي أن بعض قيادات النهضة يكنّون له البغض لأسباب ذاتية قديمة فإنه لم يخف ولاءه العاطفي لهذه الحركة معتبرا العريضة الشعبية جزءا من التيار الإسلامي، وقد قال في تصريح لأحد القنوات التلفزية أن راشد الغنوشي أخوه في الله و»بينهما عيش وملح» على حد تعبيره وأنه يكن له الاحترام والتقدير ويدعوه إلى حسم هذا الخلاف بالمحبة والصفاء، كما أشار إلى أن العريضة في خدمة الحركة متى احتاجت منها ذلك خصوصا من أجل الدفع نحو برنامج إسلامي في الدستور الجديد.

وفي نفس السياق أكد راشد الغنوشي أن حركة النهضة لا تحركها الأحقاد على الهاشمي الحامدي وأنها مستعدة للتعامل مع تياره في المجلس التأسيسي خدمة للدين والبلد، ورغم الخلافات يبقى أخوه في الإسلام والوطن.

إن الجائل ببصره وسط التصريحات من هذا الجانب وذاك يستعصي عليه الوصول إلى جواب يفك عقدة الخصام بين الإخوة «الفرقاء» ، ولكن سيفتح عقله وقلبه على وابل من الأسئلة فهل أن الهاشمي الحامدي وحركة النهضة سيحسمان خلافاتهما في التأسيسي حبّا في وحدة البلاد أم لغاية توحيد التيار الإسلامي؟ وهل سيتوحدان ضد خصومهم من العلمانيين والحداثيين أثناء صياغة الدستور الجديد؟ وأي مصير للبلاد في ظل حكم سَاسةٍ تفرقهم صناديق الاقتراع وتوحدهم المرجعيات؟

العريضة تستعيد مقاعدها

بعد القرار الذي اتخذته الهيئة المستقلة للانتخابات بشأن إسقاط قائمات العريضة الشعبية في 6 دوائر انتخابية، قررت الجلسة العامة للمحكمة الإدارية التي التأمت يوم الثلاثاء 8 نوفمبر 2011 بالعاصمة قبول الطعون التي تقدمت بها قائمات العريضة في 5 دوائر انتخابية بكل من صفاقس1 والقصرين وجندوبة وتطاوين وسيدي بوزيد وهو ما مكّن هذا التيار من استرجاع 7 مقاعد وبالتالي سيعزز وجوده في المجلس التأسيسي بـ26 نائبا ليكون في المرتبة الثالثة بعد النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية الذي يحتل المرتبة الثانية بـ29 مقعدا.

في الحقيقة يفضي قبول الطعون أصلا وشكلا إلى القول أن هذا القرار يضرب عرض الحائط بمصداقية الهيئة المستقلة للانتخابات التي يبدو أن قرار إسقاطها لقائمات العريضة لم يعتمد على حجج قانونية ملموسة وأن مسألة التمويل الخارجي التي تبدو واضحة في الظاهر لم تتمكن الهيئة من إثباتها بشكل قانوني.

فهل أن التعامل الصارم الذي أبدته هيئة الانتخابات خصوصا مع مسألة التمويل ظل كلاما ومجرد حبر على ورق؟ أم أنها نسيت أن ترفقه بإجراءات عملية واضحة وملموسة؟

ونَطِحه الشّديد

بلغ سعر الأضاحي هذا العام أرقاما قياسية وتحدث بعض المواطنين على أن سعر «كبش العيد» حطم كل الأرقام القياسية وتجاوز «المليون» . في حين أنه لم يعد بإمكان المواطن شراء «علوش» بأقل من 250 دينارا حتى ولو كان في حجم «قطوس» . وقد أثار ارتفاع الأضاحي عديد التساؤلات عن سبب هذا الارتفاع في بلد كان من المفروض أن يكون مصدّرا للخرفان لما تتمتّع به بلادنا من مناخ وتضاريس تساعد على تربية الماشية بتكلفة معقولة. لكن سياسة تفقير الفلاحين وإثقال كاهلهم بالديون وعدم الحفاظ على المراعي وارتفاع أسعار العلف، إلى جانب تفشي ظاهرة الفساد والاحتكار والسرقة، كلها عوامل ساعدت على نقص القطيع وبالتالي ارتفاع أسعار الخرفان.

العالم الثائر بعيون امبريالية

يمر المناخ العالمي بتقلبات شتى. ورياح الجنوب، رياح الجوع والحرية والانعتاق تعصف من كل الاتجاهات.

يشتد الخناق يوميا حول رقبة النظام الرأسمالي... احتجاجات وإضرابات في أعتى الدول الرأسمالية، وثورات ضد التبعية وما خلفته من نتائج وخيمة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشعوب في الدول التابعة.

شعوب تنتفض يوميا ضد الاستغلال وضد الجوع والفقر، تنتفض يوميا توقا لنظام جديد يحررها ويحقق كرامتها.

لكن هذا النظام الرأسمالي لا يخون طبعه، هذا النظام المغرق في الاستغلال والنهب والذي لا يمكن أن يستمر دون مزيد من الاضطهاد ومص دماء الشعوب، هذا النظام المتوحش في أعلى مراحله لا يمكنه أن يسلم بكل بساطة ولا أن يتنازل عن أرباحه ورفاهيته ولو على حساب كل شعوب العالم.

وتواجه مظاهرات العمال والفقراء في دول «الحرية و المساواة» ، دول الرأسمالية المتعفنة، تواجه بكل عنف وحشي، وتُقمع الاحتجاجات المطالبة بالتغيير من «وال ستريت» إلى إسبانيا و من انكلترا إلى اليونان، بأكثر الوسائل إغراقا في الرجعية.

أما الدول العربية الثائرة وشعوبها الطامحة إلى الديمقراطية والحرية والمساواة وإلى العيش الكريم والعدالة الاجتماعية، فلها عقاب موغل في الرجعية.

بدأت المؤامرة بالعراق، حيث سعت الامبريالية العالمية بتواطؤ من كل الأنظمة العربية وخاصة الرجعيات الخليجية إلى إغراقه في الطائفية الدينية والعرقية القاتلة والتخلف.

وفي جو من التآمر وإحكام لاعب الشطرنج أو محرك الدمى تعاقب الدوائر الامبريالية الشعوب الثائرة بأكثر الأنظمة رجعية سواء بالتدخل المباشر في ليبيا وتنصيب أزلامها وبيادقها في الحكم والقضاء على ثورة شعب دفع دمه وأطفاله من أجل الحرية والتقدم ثم تفتح الباب على مصراعيه أمام كل الرجعيين شرط الولاء وخدمة المصالح الاقتصادية.

أما جارتها البلاد التونسية فلا يمكن تركها تتقدم وتسعى إلى فكّ الارتباط بما قد يهدد مصالح هذه الدول الرأسمالية فتتشابك عناصر الماضي والمستقبل وتختلط الطرقات لتنتج نظاما مواليا أول ما يشر به هو الوفاء بديون ومعاهدات أغرقت ومازالت تغرق الشعب التونسي في الاستعمار والاستغلال والنهب.

حليم حاجبي

جريدة أسبوعيّة يصدرها حزب العمال الشيوعي التونسي
المدير : حمة الهمامي
رئيس التحرير : عبد الجبار المدوري
العنوان: 47 شارع مدريد، الطابق 2، تونس.
البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الهاتف: 71247698
مطبعة الصريح
تصميم الماكات

بين «النّهضة» و «الاتّحاد» علاقة حُبٍّ مِنْ طرف واحدٍ.. !

تابع الكثير من رواد الموقع الاجتماعي مؤخرا سلسلة الهجومات على أعضاء من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من قبل مجموعات معروفة بميولاتها أو قل أحيانا انتمائها السياسي بما يوحي بأن وراء هذه الهجومات حسابات سياسية لها علاقة بنتائج انتخابات المجلس التأسيسي وبتشكيل الحكومة الجديدة.

ويطرح اليوم في الأوساط النقابية وحتى السياسية السؤال التالي: هل أن هذه المؤشرات مجرد ردود أفعال حينية؟ أم هي مؤشرات على طبيعة العلاقة التي ستربط بين المنظمة النقابية والحكومة الجديدة ومن ورائها «حركة النهضة» ؟

الاتحاد وانتخابات المجلس التأسيسي

باحت صناديق الاقتراع لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بأسرارها. ولاحظ أكثر من طرف غياب وجوه نقابية من بين الناجحين في هذه الانتخابات. صحيح أن المنظمة النقابية لم تتقدم في هذه الانتخابات بقوائم خاصة بها إذ قررت في هيئة إدارية وطنية في وقت سابق عدم المشاركة مع ترك الحريّة للنقابيين بالترشح حيثما شاؤوا ومع من شاءوا. ورغم أن الاتحاد يبدو ظاهريا خارج المجلس التأسيسي إلا أنه في «قلب الحدث» من خلال «مغازلة» ، النهضة له ومحاولة جرّه للمشاركة في الحكومة. فما هي خفايا هذه المغازلة؟ وكيف ستكون علاقة الاتحاد بالنهضة وبالحكومة مستقبلا؟

لقد ترشح عدد من النقابيين لانتخابات التأسيسي إما في قوائم مستقلة أو ضمن قوائم حزبية أو ائتلافية في كل من تونس والكاف والقيروان والمهدية ونابل وسليانة ومدنين وغيرها، بعضهم أعضاء في القيادة النقابية (رضا بوزريبة ومنصف اليعقوبي) أو أعضاء في الهيئة الإدارية الوطنية (الشاذلي البعزاوي، عبدالله العشي) والبعض الآخر في هياكل جهوية وقطاعية (حمة الماكني، أحمد الشافعي، الشاذلي فارح، محمد الحامي...). وعكس ما كان متوقعا فإن الأغلبية الساحقة منهم لم يسعفهم الحظ في النجاح رغم ما يتمتعون به كنقابيين من إشعاع وحتى شهرة فضلا عن تمرّسهم على اللعبة الانتخابية.

الاتحاد خارج المجلس التأسيسي

لذلك سيكون الاتحاد الذي ما انفكت قيادته تردد أنه معني بالشأن العام، خارج أسوار المجلس التأسيسي ومن أبرز المتغيبين عن المداولات التي ستتمخض عن نص الدستور التونسي الجديد. ومع هذا لا بد من الإشارة إلى أن المنظمة النقابية كانت من المكونات الأساسية في تشكيل المجلس الوطني لحماية الثورة ثم لاحقا في «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي...» ومن الساهرين البارزين في تشكيل فروعها الجهوية وفي المساهمين في صياغة النص الانتخابي المعتمد للانتخابات الماضية وغيرها من المراسيم.

فمن الصعب استيعاب أن الاتحاد قد قبل عن وعي الاكتفاء بالتمهيد لهذه الانتخابات ثم الانسحاب هكذا خلسة من الركح علما وأن المرحلة القادمة ستكون محددة في رسم معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ستسير عليه البلاد ربما لعقود من الزمن. ويفترض أن يتضمن الدستور القادم جانبا هاما من الأحكام ذات الصلة بالقضايا التي أول ما تعني الاتحاد العام التونسي للشغل مثل الحق النقابي والإضراب وحق الشغل وطائفة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ما من شك أن بعض الوجوه النقابية، على قلتها، التي تم انتخابها في المجلس التأسيسي ستشكل صوتا للإتحاد داخل المجلس ولكنها ستكون أكثر ملزمة ببرامج أحزابها والقوائم التي نجحت ضمنها.

الاتحاد العام والحكومة

غير أنه وما أن اكتملت قائمة الناجحين – ولو أوليا – حتى سارعت حركة النهضة بدعوة الاتحاد للمشاركة في الحكومة المرتقبة والتي شرعت في المشاورات بشأنها. وراجت أخبار – باتت اليوم مؤكدة – أن الوزير الأول المرتقب قد اتصل بالأمين العام أكثر من مرة في هذا الغرض. وبطبيعة الحال تعدّدت التأويلات لمرامي هذه الدعوة من جانب النهضة لإشراك الاتحاد في الحكومة رغم علمها الجيد بأنه لا يمثّل ثقلا انتخابيا داخل المجلس ورغم معرفتها الجيدة بأن من سيعينه الاتحاد في الحكومة لن يكون نهضويا بل من الأرجح أن يكون خصما فكريا وسياسيا لها. فلماذا إذن هذا الإصرار؟

يندرج هذا الاتصال في إطار الجهد الذي تبذله النهضة لإشراك «كل القوى» في «حكومة الوحدة الوطنية» التي تحاول من خلالها لف الجميع وراءها وتحت قيادتها تحسبا للمستقبل وخشية أن يقع تحميلها وحدها مسؤولية أي فشل لخياراتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المستقبل القريب.

وتعلم النهضة جيدا طبيعة المصاعب التي تنتظرها بل تعلم أن التقديرات الاقتصادية التي وعدت بها للرفع من نسبة النمو وتوفير مواطن الشغل وتحسين المقدرة الشرائية وما إلى ذلك ليس غير دعاية انتخابية. وبطبيعة الحال يمثل كسب ود الاتحاد وجره للمشاركة في الحكومة إجراء استباقي وضمانة للتوقي من الانفجارات الاجتماعية المحتملة بما أنّه سيكون حينئذ شريكا في خيارات الحكومة وملزم بسياساتها. هذا ما يبدو أن قيادة الاتحاد تجنبته فاعتذرت عن تلبية الدعوة مخيرة أن تظل المنظمة النقابية في حل من أي التزام لتلعب دورها كسلطة مضادة.

عقاب غير معلن

ويبدو أيضا أن مثل هذا الموقف لم يرق لحركة النهضة التي لا يستبعد أن تكون وراء حملة الهجوم على وجوه من القيادة النقابية حيث ركزت بعض المجموعات المعروفة بعلاقتها بالنهضة على نشر ملفات فساد راج بشأنها حديث كثير في فترات سابقة. ويرى الكثير من النقابيين في ازدواجية خطاب النهضة حيال القيادة النقابية، خطاب توحيدي من قبل القيادة وهجومات منظمة من قبل القواعد، ينم عن حقيقة موقف النهضة من الاتحاد الذي رفض الانسياق في مشروع الحكومة الوفاقية التي تدعو إليها.

هذا ما بات يبعث لدى الكثير من النقابيين تخوفا مما يمكن أن تضمره «النهضة» من نوايا حيال الاتحاد على المدى البعيد وحتى في علاقة بالمؤتمر الوطني القادم. وتسود قناعة واسعة بأن تشكيل جبهة ديمقراطية وتقدمية داخل المنظمة النقابية أصبح أمرا ملحا لحماية الاتحاد من نوايا الهيمنة عليه وإلحاقه بالسلطة الجديدة.

جيلاني الهمامي

عبد الجبار المدوري

فصل الإعلام عن السّياسة

أعلنت رئاسة مؤسسة التلفزة التونسية في بلاغ صادر عشية الأحد الفارط أنه تم تعيين عدنان خذر مدير برامج بالقناة الوطنية الأولى.

كما تم، بحسب نفس البلاغ، تعيين كل من محمد صميدة رئيسا لمصلحة البرمجة ووفاء داود رئيسا لمصلحة المشاهدة ومراقبة البرامج وصادق بوعبان مدير إدارة برامج القناة الثانية (قناة الجهات).

وأورد ذات البلاغ أن مؤسّسة التلفزة التونسية ستحيل المسؤول على مشاهدة البرامج الموسيقية على مجلس التأديب.

وتأتي هذه التعيينات الجديدة بعد الخطأ الذي وقعت فيها التلفزة الوطنية ببثها بعض الأذكار الدينية بمناسبة يوم عرفة أداها فوزي بن قمرة وختمها بالدعاء بالتوفيق للرئيس السابق (مع ذكر اسمه كاملا) مما أثار عديد التعليقات الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن نفس العقلية التي تحكم التلفزة في عهد بن علي هي نفسها التي تحكمها حاليا. ففي عهد بن علي تمت إقالة مسؤولين في هذه المؤسسة بسبب أخطاء وقعوا فيها وتعلقت أساسا بعدم التقيد بالتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية أو من القصر. وهذه المرة أيضا تمت الإقالة بسب خطأ له مضمون سياسي.

من ناحية أخرى مازال التعيين هو المبدأ الذي تعتمد عليه مؤسسة الإذاعة التلفزة في إسناد المسؤوليات. وهذا المبدأ لا يخضع لأي مقاييس علمية أو موضوعية، بل غالبا ما يخضع لأهواء هذا المسؤول «الكبير» أو ذاك والذي لا يخفى على أحد تدخّل الميولات السياسية والمصلحية في هذه التعيينات.

لقد طالبت عديد مكونات المجتمع المدني التونسي من أحزاب وجمعيات وشخصيات مستقلة من صحفيين وحقوقيين وغيرهم، طالبوا بضرورة فصل الإعلام العمومي عن السياسة وجعله في خدمة الشعب والمصلحة العليا للوطن، يعمل بكل استقلالية بعيدا عن أي توظيف سياسي أو سيطرة هذا الحزب أو ذاك. وهذا المطلب لا يمكن تحقيقه إلا بوضع مؤسسة الإذاعة والتلفزة تحت تصرف هيئة مستقلة منتخبة من طرف أهل الاختصاص، والقطع نهائيا مع عقلية التعيين التي كرستها عهود من الاستبداد ومن التوظيف الفج للإعلام ليكون في خدمة الحاكم الفرد ومن يحيطون به من الانتهازيين والوصوليين والآكلين على الموائد ومن أشباه الصحافيين القابلين ببيع ذمتهم وأقلامهم وأصواتهم مقابل «شهرية» أو مركز.

إن المواطن هو الذي يدفع ميزانية مؤسسة الإذاعة والتلفزة من جيبه، ومن حق هذا المواطن أن يتحصل مقابل ذلك على إعلام نزيه وحر ومستقل وليس إعلاما تابعا لحزب أو لشخص معين. ومن غير المقبول أن ينتظر هذا المواطن «غلطة» كي يقع تغيير الوجوه بأخرى لا أحد يعلم على أي أساس وقع اختيارها. ولن يستقيم حال الإعلام العمومي مادام يخضع للأهواء الشخصية وللتجاذبات السياسية والمالية.

ونقولها صراحة، نريد وجوها جديدة في التلفزة وفي الإذاعة، وجوه ناضلت ضد الاستبداد وتحملت القمع وصمدت في وجه الطغيان والتعتيم وقدمت التضحيات في سبيل ذلك ورفضت سياسة الإخضاع وترفعت عن بيع أقلامها وأصواتها مقابل منصب أو «شهرية»... هذه الوجوه هي التي بمقدورها الإقلاع بالإعلام العمومي ووضعه على السكة الصحيحة.

طمأنوا رأس المال... فمن يطمئن الكادحين ؟

رأى وسمع آلاف التونسيين، يوم السبت 29 أكتوبر على القناة «الوطنية» التونسية، نورالدين البحيري المتحدّث باسم حركة النهضة يؤكّد، بالحاح، تمسّك حركته بكل «التزامات الدولة التونسية في الميدان الاقتصادي وبالأخص الديون» . وبذلك تكون «حركة النهضة» ، الفائزة بأكبر عدد من مقاعد المجلس التأسيسي، قد أعطت الأولوية لعالم المال والأعمال. واستقبلت، طوال الأسبوع المنصرم، وُفودا من منظمة الأعراف والبورصة والسياحة وطمأنتهم على أنّها ليس في نيتها المساس بما هو موجود حاليا في الميدان الاقتصادي، وهي في نفس الوقت تطمئن الدوائر المالية العالمية بالتزامها بكل ما أمضته الدولة التونسيّة (ضمنيا، الديون الخارجية، اتفاقية 1995 للشراكة مع أوروبا، الاتفاقيات مع «الڤات» ومنظمة التجارة العالمية).

موقف الحركة هذا ليس بجديدين والعديد من نقاط البرنامج الانتخابي المعنون «برنامج حركة النهضة، من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية» في جانبيها المالي والاقتصادي تصبّ في هذا الاتجاه. والعديد منّا يعرف أنّ حمّادي الجبالي وزياد الدولاتلي قالا هذا الكلام عديد المرّات إلى مسؤولي السفارة الأمريكية منذ 2006 ، كما تشهد على ذلك وثائق ويكيليكس.

ثم أعاد شرح ذلك الموقف حمادي الجبالي يوم 9 ماي2011 في واشنطن عندما شارك في منتدى «مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» CSID الممول من طرف وزارة الخارجية الأمريكية والذي يديره الأمريكي من أصول تونسية رضوان المصمودي. يومها أوضح مبعوث حركة النهضة أن الحركة تتبنى حرّية المبادرة والفكر الليبرالي في الاقتصاد. وفي أيّام 10 و11 ماي2011 التقى الجبالي بكل من البرلمانيين «ليبرمان» و «ماك كين» ومديرة ديوان شؤون المغرب العربي بوزارة الخارجية «مارغريت نردي» وطمأنهم على التوجهات الاقتصادية لحركة النهضة.

المتمعن في «برنامج حركة النهضة، من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية» وفي مختلف الخطابات التي ألقيت خلال الحملة الانتخابية يلاحظ التطابق شبه الكامل بين مشروع النهضة ومشروع «ياسامين» الذي قدّمته الحكومة التونسية في «دوفيل» في قمّة G8 . كلا المشروعين قيمتهما مائة وسبعون مليار دينار (ما قيمة 125 مليار دولار) تصرف خلال خمس سنوات، من أجل بعث 150.000 موطن شغل سنويا.

مشروع حركة النهضة لا يقول كلمة واحدة حول العلاقات الشغلية المتوحشة المسماة «المناولة» ولا المليارات التي اقترضها نظام بن علي الفاسد ويريدون أن يسددها الشعب التونسي ولا يتحدّث على اتفاقية الشراكة مع أوروبا التي دمّرت النسيج الصناعي التونسي ولا عن «قانون الاستثمار» الذي يسمح للشركات الأجنبية المصدرة عدم دفع الجباية لمدّة عشر سنوات (في ايرلندة النيو-ليبرالية تدفع الشركات المصدرة 6%). لا إشارة أيضا للشركات الأجنبية التي تعمل في السوق التونسية on-shore (اورانج،شركات الأسمنت،تونيزيانا،هنكل...) و التي تصدّر كامل مرابيحها بالعملة الصعبة.

من مضحكات هذا المشروع أن العملة الّذين دخلهم ما بين 1500 و2500 دينارا سيتمتعون بإعفاء جبائي يمكنهم من زيادة لا تفوت 10 إلى 12 دينار شهريا. من كتب هذه الطرفة لم يتفطن إلى أن «السميق» حاليا 265 دينار شهريًا و أن الأعراف الذين يدفعون أجورا دون 265 دينارا يخالفون قانون الأجر الأدنى!.

لم يمر بالطبع هذا الخطاب الليبرالي دون لفت انتباه الأعراف الذين هللوا وطبّلوا عندما علموا أن لا شيء سيتغيّر، لا المناولة ولا «الشراكة» مع أوروبا ولا الديون الخارجية حيث أعربوا يوم 26 أكتوبر الجاري للصحيفة الالكترونية «WMC» عن امتنانهم . فقال السيد بن ملوكة ،صاحب مصنع نسيج : «...ما يهمنا هو تطمين شركائنا الأجانب... نحن في قطاع الملابس نصدّر 90 % من إنتاجنا...» وأردف بالقول السيد عزالدين سعيدان صاحب مؤسسة DI-RECTWAY CONSULTING «ما يهمّ هو أن يُطمْئن الفائزونُ الدوائرَ المالية الوطنية والدولية»، أما السيد ماهر القلال من KM management فقد شهد بما هو أهم موضّحا أن «البرنامج الاقتصادي للنهضة، برنامج ليبرالي... لن تكون هناك تغييرات مفاجئة أو إعادة نظر جذرية للمنظومة الاقتصادية» .

البرجوازية التونسية التابعة، في أغلبها، لا مشروع لها لهذا الوطن، ما يهمّها أساسا هو تكديس الأموال . وتريد نظاما يهيّأ لها قوانين حسب مصالحها ويقمع العمّال عند مطالبتهم بحقوقهم، لا تهمّها الكرامة الوطنية أو بناء اقتصاد وطني. هي طبقة ولدت في رحم المصالح الأجنبية ولا يهمها من يحكم البلاد ومواصفاته الأيديولوجية. ولنا في ذلك أمثلة عديدة في التاريخ.

إن العمّال وفقراء هذا الشعب هم اليوم أمام مشهد واضح تتسلم فيه «حركة النهضة» مقاليد البلاد السياسية والاقتصادية لتواصل نفس النهج الاستغلالي الفاحش الذي مورس على الشعب التونسي أيام حكم بن علي.

سالم بن يحيى

المحافظة على المصالح الأمريكية بلمسات نهضوية

«يبدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت سياساتها الخارجية تجاه الدول العربية التي قامت بثورات عظيمة وأطاحت بالديكتاتوريات المستبدة. ويبدو أن التيارات الإسلامية لم تعد تخيفها وتزعج مصالحها». هكذا يقول بعض المحللين السياسيين في ظل سقوط بعض الأنظمة العربية. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: هل أن سياسة واشنطن تغيّرت فجأة بدون خلفيات أم أن الحركات الإسلامية التي تباركها الآن هي صديق قديم خفي؟

إن المنطق يقول أن الدولة العظمى والمهيمنة لا تتّبع سياسات فجئية أو اعتباطية ولا تفرّط في مصالحها مهما كلفها الأمر. هذه الأخيرة التي ظلت لسنوات طويلة تحارب الإرهاب كما تدعي بمعية كل الدول الامبريالية وحلفائها العرب والتي كانت تربط الإرهاب بالحركات الإسلامية وتُحكم مراقبتهم خاصة المتشددين منهم، إلا أن ذكاءها السياسي يجعلها تصادق البعض منهم، أولئك الذين يدعون الاعتدال ويتوددون لها من أجل الاعتراف بهم ومساعدتهم ويقدمون لها الضمانات من أجل المحافظة على مصالحها والذود عنها إن لزم الأمر، وليقينها من أن مثل هذه التيارات يمكن أن تصل إلى السلطة ذات يوم.

حركة النهضة من بين الحركات الإسلامية التي أثبتت وثائق ويكيليكس التي سربتها السفارة الأمريكية مؤخرا العلاقة القديمة الموجودة بين الطرفين والمراسلات والزيارات المتكررة التي كانت تدور بينهما والدور الرئيسي الذي لعبته السفارة الأمريكية في تونس كوسيط والتي توافد عليها عدد من قيادي النهضة إبان وبعد حكم المخلوع.

في وثيقة تعود إلى يوم 29 نوفمبر 2005 يتحدث فيها السفير الامريكي «وليام هادسون»عن تاريخ العلاقات بين السلطة والحركات الإسلامية وعن العلاقة الجيدة بين أعضاء حزب النهضة والسفارة، وذكر أنهم يستعينون بهم للمعلومات.

وثيقة أخرى بتاريخ 15أوت 2006 يتحدث فيها نائب رئيس البعثة الأمريكية إلى تونس «دبفيد بالارد»عن اللقاء الذي دار بين المستشارين السياسي والاقتصادي والضابط السياسي في السفارة الأمريكية وبعض الإسلاميين التونسيين من بينهم زياد الدولالتي عضو المجلس التأسيسي للنهضة وكيف أن هذا الأخير يحاول إقناعهم بأن «حركة النهضة» هي حركة إسلامية معتدلة ولا تهدد مصالح الأمريكيين، وتكشف نفس الوثيقة أن العلاقة بين الطرفين تعود للثمانينات حيث تمت عدة لقاءات مع أعضاء من الكنغرس زاروا تونس، وطلبت المجموعة التواقة ربما إلى اعتراف أكبر قوة امبريالية في العالم بعض الخدمات من السفارة الأمريكية أهمها زيارة ممثل عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية لحمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة في إقامته الجبرية في منزله في سوسة في 13 أوت 2006، علما أن هذا الأخير زار الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا تكريسا لعلاقة الصداقة القديمة بينهما ولتقديم الضمانات و التطمينات اللازمة لعدم تهديد مصالحهم.

زد على ذلك البرنامج الاقتصادي النهضوي وهو برنامج ليبرالي بالأساس يدعم الاستثمار الأجنبي والتجارة الحرة والسوق المفتوحة، ويحافظ على نفس الاتفاقيات المبرمة في عهد بن علي، فكيف لا تدعمه دول رأس المال وهو امتداد للنظام الاقتصادي النوفمبري الذي كرس التبعية ونتج عنه الفقر والتهميش والبطالة...

لهذه الأسباب كانت التصاريح التي تأتينا من البيت الأبيض ترحب بحركة النهضة إذا وصلت إلى سدة الحكم. وفعلا كان لهم ما أرادوا بعد حصول هذه الأخيرة على أغلبية مقاعد المجلس التأسيسي، والذي قد يفرز دستورا يخدم مصالحهم على حساب مصلحة الشعب التونسي خاصة أنهم أول من هلل بنجاح الانتخابات وديمقراطيتها ونسبة المشاركة العالية فيها، أن هذه النسبة لم تتجاوز 48% وهي نسبة ضعيفة. ولم يذكروا المخالفات والتجاوزات التي حصلت وهذا أول صك على دعمهم لحركة النهضة. فحتى المغفل لن يصدق أن الحكومة الأمريكية لم تتدخل في الشأن التونسي بعد هروب المخلوع، خاصة أنها ما انفكت تخرج لنا على شاشة التلفاز بالشعارات والوعود من مساعدات مادية ومعنوية من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وكأننا أغبياء لا نفقه الديمقراطية أو كأنها هي صحبة حلفائها في تونس من قاموا بالثورة و ليس الشعب، وإننا نجزم أن الديمقراطية الحقيقية لن تتكرس في بلدنا أو في أي مكان آخر ما دامت هي راعية له.

و كان من الأجدر على من يتوافدون على سفارتها في تونس من «حركة النهضة» أو غيرها من بقية الأحزاب و يهرولون لإرضائها أن يزوروا عمق البلاد التونسية أين يعيش عشرات المهمشين والمنسيين المحتاجين فعلا لبرامج ترضيهم لا ترضي أعدائهم. ونقول لهؤلاء أننا نرفض مشروع الديمقراطية الليبرالية التي تريد الحكومة الأمريكية تمريره لنا عبر السلطة الجديدة.

سمية المعمري

تشكيل الحكومة الجديدة بين مطمع الأحزاب وانتظارات الشعب

مصطفى بن جعفر

حمادي الجبالي

منصف المرزوقي

من المنتظر أن يتمّ الإعلان في وقت لاحق عن أعضاء الحكومة التونسيّة المؤقتة. وتسود حالة من الترقب وسط الشارع التونسي حول قائمة الأسماء المرشحة التي يكتنفها شيء من الغموض. ويأمل الشارع التونسي أن تكون الاختيارات في محلها نظرا لطبيعة المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد والتي لا تحتمل أية أخطاء، فالحكومة الجديدة ستقود البلاد لفترة لا تقلّ عن العام لوضع الترتيبات النهائية لشكل الدولة الجديدة. وهذه أهم مرحلة ستمر منها تونس وهي مرحلة «ما بعد ثورة الكرامة» و «ما بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي» .

فهل سيتم إنجاح مشروع الانتقال الديمقراطي؟ أم سيتم إعادة إنتاج النظام القديم بوجه جديد؟ و بالتالي إعادة إنتاج العبث السياسي والضحك على ذقون الشعب.. الذي يبدو إلى حدود اللحظة أن بعض السياسيين التونسيين تبادلوا الأدوار في حين بقيت جلّ الشخصيات على حالها... وهنا نطرح السؤال: من يمثل أبناء ثورة الكرامة ؟ هل هو «حزب النهضة» المكتسح في انتخابات المجلس التأسيسي؟ أم الباجي القائد السّبسي رئيس الحكومة الحاليّة وربّما رئيس الدّولة اللاحق؟ أم أولئك الذين قادوا الحراك الثوري وبقوا خارج المجلس الوطني التأسيسي؟

بعض المعطيات الأوليّة

صرّح السيّد حمادي الجبالي أمين عام «حركة النهضة» في مؤتمر صحفي عقده الجمعة 28 أكتوبر الفارط بأن «النهضة» ستسرّع عملية تشكيل حكومة جديدة، مرجحا أن تستغرق العملية ما بين أسبوع وعشرة أيّام. وفي مقابلة مع «العربية.نت» قال نور الدين البحيري، عضو المكتب التنفيذي لـ «حركة النهضة» ، والمسؤول عن الملف السياسي بالحركة أنّ إمكانيّة الإبقاء على وزراء من الحكومة الانتقالية وارد، وهو ما كان قد أكّد عليه زعيم الحركة راشد الغنوشي في تصريحات لوكالة «رويترز» عشية أول مؤتمر صحفي له بعد الإعلان عن النتائج الرسمية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي من أن التغيير في الحكومة لن يكون كاملا، وأن تلك القرارات ستتخذ بعد التشاور مع شركاء الحركة في الحكومة الائتلافية، ليترك بذلك الباب مفتوحاً لاحتمال أن يلعب الباجي قائد السبسي دوراً مهماً في المرحلة القادمة.

وبحسب التسريبات الإعلامية ومواقف قيادات النهضة، فإن هنالك سيناريو يتردد بقوة مفاده فرضية قوية حول ترشيح الباجي القائد السبسي رئيس الحكومة الحاليّة لرئاسة الدولة في المرحلة القادمة. إضافة إلى ذلك بروز إرادة قوية لدى النهضة في إشراك الجميع، وعدم الانفراد لوحدها بإدارة الحكومة القادمة.

وكان الباجي قائد السبسي قد طمأن التونسيين في آخر إطلالة تلفزيونية له قبل الانتخابات «أنه حين يوافق المجلس التأسيسي على التنظيم المؤقت للسلطة تنتهي مأمورية هذه الحكومة بكل أجهزتها، وتسلم الأمانة لمن يتم انتخابه أو تعيينه» ، مشدداً على أنه «لن يكون هناك أي فراغ في السلطة. «

ولادة عسيرة... ومفاوضات صعبة

يتبيّن لدى الرّأي العام التونسي أن المشاورات المكثفة لتشكيل الحكومة الجديدة بين أبرز الأحزاب الفائزة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس تتعثر بسبب تشبث كل طرف بمواقفه وغياب روح التنازل بين «حلفاء» المشهد السياسي الجديد، فحركة النهضة الفائزة بـ 90 مقعدا في المجلس التأسيسي تطرح خيار حكومة إئتلاف وطني، وأكّدت مصادر مقربة من حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة إلى أنّ الحزب لا يستبعد حصول اتفاق مع النهضة في هذا الشّأن. في المقابل يدعو حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، الفائز بـ21 مقعداً، إلى حكومة مصلحة وطنية. أمّا حزب التجديد فقد طرح تشكيل «حكومة كفاءات وطنية»، من خارج الأحزاب، في حين أعلن الحزب الديمقراطي التقدمي المتحصّل على 17 مقعدا داخل المجلس التأسيسي بعيد الانتخابات أنّه تحول إلى صفّ المعارضة وهذا نفسه ما انتهجه حزب العمال الشيوعي التونسي الذي رفض الدّخول والمشاركة في أيّ تشكيل حكومي جديد.

أيّ الخيارات أقرب للمنطق

من المفيد جدا أن يكون هناك خبرات مهنية كفؤة وعلى مستوى الوزراء يمكن الاستفادة منها في عملية البناء الجديد للدولة ولكن يجب اختيار العناصر الوطنية التي يمكن التأكد من ولائها لتونس. والتغيير التدريجي قد يعيد تجربة بن علي وعليه يجب عدم إعطاء المجال لعودة أي شخص ساهم في دعم السياسية القديمة وكتم أنفاس الشعب وممارسة الظلم ضده. إن تونس الجديدة تحتاج لفكر سياسي جديد وساسة جدد. ويجب منح حرية العمل السياسي للجميع على حد سواء في بناء تونس ديمقراطية جديدة.

أين الشعب من كلّ هذا

في خضم المشاورات والمناورات لتشكيل الحكومة الجديدة فإننا نلحظ أصواتا نكراء تتعالى من كلّ البقاع ترهب التونسيّين وتحذرهم من التمادي في مطالبهم الثورية لأن ذلك يهدد «وحدتهم الوطنية» حسب زعمهم. ومن بين هؤلاء حكّام عرب ورأسماليّون انتهازيّون، يصلتون ليلا ونهارا ويدعون من أجل انهيار تونس لتصبح عبرة للشعوب «المشاكسة» التي لا ترضى بالاستبداد والفساد، وأيضا بعض والإسلاميين الذين يريدون لتونس أن تكون فأر تجارب آخر لنظرية «الدولة الإسلامية الفاضلة» .

إنّ شعبنا يطمح إلى حكومة وطنية، تعددية، تنفتح على كل مكونات المجتمع المدني والسياسي وتستجيب لمطالب الناس في الحرية والكرامة، والشغل وتتجاوز سياسة كتم الأصوات وملاحقة المناضلين، وتقدّم تعويضات للمساجين السياسيين وأسر الشهداء، وتقدم ضمانات لتنفيذ الوعود، ولا تلتفّ على أحلام المحتجّين، ولا تسرق نصرهم.

ليس المهم في تشكيل الحكومة بل في برنامج هذه الحكومة. هل ستجعل هذه الحكومة تونس دولة ديمقراطيّة، تضمّ الجميع، وتحترم حقّ الاختلاف وحقّ التعبير عن الرّأي والنقد البنّاء... أم سيبقى التونسيون تحت ظل موسى الحلاق وتتحدر الوطنيات فيها إلى الهاوية؟

وعلى الحكومة القادمة أن تستوعب دور شعبنا وأن تشتغل وفقا لتطلعاته وآماله... وتكفّ عن التلاعب بمشاعره الدينية وإثارة القضايا الجانبيّة. فمتى اشتمّ التونسي وذاق رائحة وطعم الحرية فلن يتوقف عند هذا الحد. وليستوعب «الحكام الجدد» ذلك، فطلبات الشعب ليست بالمستعصية أو المعقدة. إنه يطلب الحرية والعيش بكرامة وإقصاء الفاسدين والمفسدين بالكامل عن السلطة. وقيام حكومة منبثقة عنه لا يهيمن فيها حزب على حساب الأخر بمواقفه وإكراه وإجبار الناس على اعتناق ما لا يريدون وإنّ هذا لمن الأمور المنطقية بعد كل تلك التضحيات الجمّة التي طالت طغيان الشعب لعقود طويلة. وبعد أن يتمّ كلّ هذا حينها فقط سنقول هنيئا للشعب التونسي على إصراره للوقوف بحزم وهنيئا له بثورته العظيمة.

الثورة... إلى أين؟

إن تشريك ذيول النظام السابق في الحكم لا يصبّ في مصلحة ومستقبل الشعب التونسي. فنحن بصدد علاج جسد مريض من أورام خبيثة ولا يعقل أن نستأصل جزء من هذا الورم ونبقي الجزء الآخر لإحساسنا بشيء من الراحة والسّكون والرّهان على تجربة عاشها الشعب التونسي سابقا بكل مرارتها. وأعتقد أنّ الحل الأمثل دحر براثن النظام السابق مع التذكير بأنّ هذه البراثن ليست تلك التي اشتغلت مع المخلوع وحزبه المنحلّ فقط، بل هي أيضا تلك التي تسعى إلى انتهاج نفس السّياسة المعتمدة في السّابق بالتعويل على القروض والدّيون الخارجيّة والاستثمارات الأجنبيّة والشراكة الأوروبيّة وإغراق البلاد وتسليمها للقوى الامبرياليّة. لذلك يجب التفكير في بناء اقتصاد وطني يضمن استقلاليّة البلاد وتوزيع خيراتها على أصحاب الأرض بالعدل والتساوي.

خلاصة القول أن الرجوع إلى الخلف لم يعد مقبولا. فالشعب التونسي بلغ «سن الرشد» ولا يمكن الرجوع للخلف بعد هذه الدماء التي سالت على أرض تونس الحبيبة، وشعب تونس يَعُدُّ كلّ متآمر بمزيد من الثورة حتى اقتلاع سياسة الاستبداد والتبعية، وهو سيكون بالمرصاد لكل من يتلاعب بإرادته أو يراهن على «غفوته» ، وهو مستعد للثورة من جديد في وجه كل مستبد.

الطيف الجربي

حاجب العيون نقائص بالجملة ومطالب عديدة

حاجب العيون، هذه المدينة المهمشة قبل وبعد النظام السابق، ويتواصل النسيان إلى يومنا هذا. وفي لقاء خاطف مع «صوت الشعب» عبّر مواطنو هذه المدينة عن مشاغلهم وتطلعاتهم:

نحن أهالي ومواطنو مدينة حاجب العيون الممضون أسفله ونظرا لما تعيشه المعتمدية من تهميش وإقصاء في كل المجالات (بنية تحتية، المجال الفلاحي والصناعي...) وافتقار المدينة للمرافق الإدارية الأساسية مما تسبب في إرهاق مواطنيها في التنقل من أجل قضاء حوائجهم الإدارية (التشتت الإداري بين مدينة حفوز ومركز الولاية). نتوجه إلى السلط الجهوية بمطالبنا الآتي ذكرها قصد النظر فيها وإيجاد الحلول الكفيلة برد الاعتبار للمنطقة وتسريع نسق التنمية بها بما يكفل ضمان الحياة الكريمة في مدينتنا.

1/ إصلاح الطريق المعبدة الرابطة بين وادي الفول والنقطة الفاصلة بين ولايتي القيروان وسيدي بوزيد (ما يعرف بمنطقة سشتال) من الطريق الرئيسية عدد 3 وإلحاقه بمشروع تعبيد الطريق الرابط بالباطن/وادي الفول الذي هو في طور الإنجاز، وذلك لما سببه تصدع هذا الطريق من خسائر مادية لمستعمليه من أبناء المنطقة من موظفين وسائقي سيارات أجرة وسيارات النقل الريفي.

2/ التسريع في إعادة العمل بالنسبة للقباضة المالية (تعطل لمصالح عديد المواطنين + تحمل نفقات مالية إضافية كالتنقل من أجل خلاص معلوم الأداءات والمخالفات المالية).

3/ تركيز مكاتب اتصال في علاقة بالصناديق الاجتماعية (CNRPS-CNSS) والصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) وهو ما جعل المواطن مشتت بين مدينة حفوز ومركز الولاية من أجل خدمات بسيطة بالإضافة إلى غياب النقل المباشر الرابط بين مدينة حفوز وحاجب العيون.

4/ تركيز مكتب اتصال بالنسبة إلى التشغيل: افتقار المنطقة لهذا المرفق الهام جعل طالبي الشغل يتكبّدون مصاريف جمّة من أجل بعض الخدمات وغياب كل المعطيات والمعلومات المحينة (مثل الاطلاع على آخر المناظرات وعروض الشغل...).

5/ النظر في ملف المنطقة الصناعية بالجهة خاصة في ما يشاع حول بيع كل الأراضي المخصصة للانتصاب وفي المقابل نلاحظ غياب المشاريع المنجزة أو حتى بداية أشغالها وهو ما يفوت على الجهة أي عملية جلب لبعض الباعثين والمستثمرين الجدد.

6/ مراجعة جذرية لوضعية المستشفى المحلي بحاجب العيون وإمكانية تحويه إلى مستشفى جهوي نظرا لبعد المدينة عن مركزي الولاية (70 كلم)، كما لا يفوتنا التذكير بوجود المدينة على الطريق الرئيسية GP3 وما يعرفه هذا الطريق من كثرة الحوادث.

7/ إعادة النظر في ملف تركيز محكمة ناحية بالجهة في إطار التخفيف على مواطني الجهة من المتاعب والمعاناة والمصاريف الباهظة.

8/ إعادة تهيئة المسالك الفلاحية بالجهة لما تشهده هذه الأخيرة من تدمير كلي جعل منها نقمة على المواطنين وليست رحمة وهو ما أثر سلبا على مردودية النشاط الفلاحي وعطل مصالح عديد المواطنين وجعل عديد المناطق تعيش العزلة خاصة أثناء نزول الأمطار.

9/ إعادة هيكلة ما يعرف سابقا بـ»الجمعيات المائية» وتنظيمها بما يمكن المناطق الداخلية والقرى والدشر من التزود بصفة طبيعية بالمياه الصالحة للشرب أو المخصصة للري.

10/ النظر في تراخيص كهربة الآبار بالجهة (مئات الملفات المقدمة لـSTEG لم ينظر فيها بعد) تماشيا مع المشروع الوطني القاضي بتزويد فلاحي جهة القيروان وسيدي بوزيد بالكهرباء مع اعتماد معلوم رمزي في الخلاص دعما لقطاع الفلاحة في الجهة.

11/ التفكير بجدية في جلب وتركيز مشروع مصنع «مصبرات» بالجهة لما تتمتع به المنطقة من إنتاج للمشمش والطماطم والفلفل. كما تعتبر الجهة في قلب الوسط بما يخول لهذا المشروع تقديم خدمات جليلة لكل من منطقة القيروان وسيدي بوزيد عوض التنقل إلى الوطن القبلي من أجل بيع المحصول الفلاحي.

هذه جملة من نقائص مدينة حاجب العيون وأريافها. ومواطنو هذه المناطق يطالبون الحكومة المقبلة بتحقيق مطالبهم العاجلة خلال قادم الأيام.

محمد علي العباسي

القيروان الفيضانات ليست أقل رحمة من الحكومات المتعاقبة

وها نحن نتجرأ كما كنا دائما على المحرم والممنوع، ها نحن نتوغل عنوة داخل متاهات التشرد والضياع، أناس متعبون، تائهون، تجرعوا ما قد تجرعوه من أوهام النظام والعهود البائدة، فقراء مستضعفون نراهم متقوقعون داخل بوتقة الآلامهم.

هذه أوجاعهم الأخرى، نكتبها ليقرأها الكل عند الصباحات وقبل المساءات النائية الهاربة.

1- أمطار جارفة تغزو البلاد مع تجاهل مخجل لسلطة

عرفت مدينة القيروان سنة 1968 فيضانات عارمة أدت إلى خسارة فادحة وأهلكت البلاد والعباد، كم من عائلة شردت وكم من البيوت هدمت، وقد تجاهلت السلطات منكوبي الفيضانات وغضت النظر عن خسائرهم المادية والبشرية حيث فقد معظم الأهالي مؤوناتهم آنذاك ومخزونهم من أسمدة ومتاع ولا زال معظم متساكني المنطقة يعيشون على وقع الكارثة.

ونظرا لضعف الحقبة البورقيبية وانشغال الحكومة بأبهة الحاكم الخاصة وتكالبها على السلطة والسرقات العلنية فإنه لم يقع تعويض المتضررين ولو بمبالغ مادية ضئيلة وبقي حال السكان كما هو يعولون على تضامنهم فيما بينهم للتخفيف من مآسيهم يلوكون الفقر والقهر بعد أن فقدوا مواشيهم وشردتهم مياه الأمطار.

كما تعرضت مدينة القيروان في العديد من المناسبات إلى كوارث طبيعية مختلفة من رجات أرضية وزوابع رملية وفيضانات خلّفت ما قد خلّفته من خسائر بشرية.

إن مدينة القيروان، ونظرا لانبساط مساحتها، تعد فريسة سهلة للأمطار الغزيرة حتى تأتي على الأخضر واليابس فيعيد التاريخ نفسه في كل مرة من هذه البلدة البسيطة.

الرقادة، الوسلاتية، السبيخة، المنطقة الخضراء من حي المنصورة، جل هذه المناطق كانت قد شهدت ما شهدته من مآس وأزمات واستفحال لمظاهر الفقر والخصاصة فيها جراء الفيضانات.

تعيش القيروان اليوم نكبة أخرى، ألم آخر على أنقاض المصائب المتتالية التي لا تقل ضررا عن تلك التي تعوّدتها منذ عقود، وليس غول الفيضانات بغريب عن البلاد وأحوا زها وإنما هو موعد يتجدد منذ القدم.

تجتاح الأمطار المنازل والبيوت، تجرف معها الأثاث بالكامل ويتجمع أهالي رقادة كهولا وشبابا يحاولون عبثا التخلص من الأوحال والمياه الراكدة دون تدخل يذكر للحماية المدنية أو لطاقم الإنقاذ الذي عجز في أغلب المناطق عن المساعدة نظرا لعدم تعود الإطارات والأعوان على إغاثة المنكوبين.

2- فقراء يستغيثون ومستضعفون يدفعون الثمن على أرصفة التشرد

وفي ظل هذه الظروف المزرية يخرج جميع الأهالي من ديارهم بعد فقدانهم كل شيء، يعودون بخفي حنين، هم الآن خارجا يعانون البرد والجوع ويتوسدون أوجاعهم.

وفي خضم هذه الكارثة تنشغل الحكومة بحوارات زائفة ونقاشات لا تسمي ولا تغني من جوع. مستضعفون ضائعون يجرفهم تيار الأودية وحكومة عاجزة كما عهدناها.

فقراء يستغيثون وسط متاهة التشرد، وحكومة أخرى لا تختلف عن سابقتها من حيث التوجهات، مصير مجهول لضحايا الفيضانات، ويأس قاتل يملأ جذوره داخل أنفس المكابرين والفلاحين.

وتعتبر منطقة الوسلاتية من أكثر المناطق تضررا جراء الفيضانات حيث فقد معظم الفلاحين مواشيهم ومدخراتهم فقد عاش الأهالي صبيحة الأربعاء الموافق للثاني من نوفمبر الجاري نكسة كبرى ساهمت في تفقيرهم وتراجع معيشتهم، ناهيك عن العائلات المتشردة التي فقدت كل شيء في آن.

واعتمد المتضررون على تضامنهم فيما بينهم معبرين عن عدم ثقتهم بحكومة الالتفاف وإيمانهم الكبير بضعفها ومماطلتها الدائمة.

«نحن لا نعول على حكومات فاشلة وأحزاب تنتهز الفرص وساسة تتكالب.. نحن قد جبلنا على الفقر والمعاناة.. وهل أضرتنا الأمطار بقدر ما أضرتنا السلط التي كرست منذ أمد لعبوديتنا موتناً؟» هكذا قال أحد المتضررين من مدينة الوسلاتية ثم لاذ بالصمت.

أوحال هنا وهناك، محاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وانتظار ممل لقطار مساعدة لن يمر.

فقراء تضرروا وآخرون يقبعون خارجا زادهم إيمانهم بتضامنهم وبثورة كانت قد اندلعت لنصرتهم.

إن تجاهل السلط مند الحقبة البورقيبية مرورا بعهد الدكتاتور المخلوع لهذه النكبات والكوارث الطبيعية ساهم في تفقير الشعب ونشر الأمية وتراجع هيبة الدولة.

كما يعدّ جشع الحكومة وتكالبها على المناصب والرغبة الملحة في السيطرة والنفوذ سببا رئيسيا في بروز تونس الطبقات ومظاهر اللامساواة والتمييز الاجتماعي المفضوح.

وتعيد حكومة الالتفاف أخطاء التاريخ المعهودة لتكون استمرارا لبرنامج بن علي ويظل الكادح ينتظر أن يتغير الوضع والموضوعون، على ضفاف اليأس.

محمد الحربي

سيدي عيش موطن تصعب فيه الحياة

«سيدي عيش» منطقة يحاصرها الجبل من كل صوب وجهة، وتهددها فيضانات الأودية بين اللحظة والأخرى، فالمشهد هناك شبيه بإحدى القرى الإفريقية النائية: شيخ يرتدي برنس صوفي يركب عربة يجرّها حمار، ومتسول يقف حائرا بين منعرجات الطريق، وطفل يركض عاريا بين أزقة الأنهج، وفضلات متناثرة في كل مكان...

هناك الصورة تصطدم في كل مشهد بواقع مأساوي تروي صراع الفلاح وأرضه والطفل وظروف نشأته وهناك تحكي ملامح الشيخ تجربة حياة قاسية في كل تفاصيلها ووقائعها.

رغم الثروات الطبيعية الموجودة (الجبس، والطين، والكوارتيز...) لإنشاء مصانع كفيلة بتشغيل مئات المعطلين عن العمل، غير أن سياسة التهميش والفقر كانت العنوان الأبرز لمدينة ثرواتها مدفونة تحت التراب فيما يعاني سكانها الخصاصة والفقر الاحتياج.

إقصاء وتهميش

شباب لا يتوانى عن لعب الورق بعدما أعياه الانتظار والصبر الطويل للحصول على موطن شغل فكانت المقاهي ملاذه اليومي لقضاء أغلب أوقاته بعدما مل سياسة الوعود الجوفاء.

في مقهي بوسط المنطقة التقينا النادل «مهذّب» وهو بصدد مغادرة محله الذي عبّر عن استيائه من السياسات التي انتهجها النظام البائد طوال سنوات حكمه مشيرا إلى ضرورة هيكلة البرامج الفلاحية والتنموية بالجهة.

بدوره قال «أشرف بن مقلس» : «أصحاب رؤوس الأموال استولوا على أرزاقنا وأراضينا بينما نحن نعاني الأمرين والحال أن الآبار التي تم إنشاؤها تسببت في نزوح كميات هامة من المياه وساهمت في نقص طاقة التيار الكهربائي» .

من ناحية أخرى قال «هيثم سناني» : «سياسة البرامج التنموية بالجهة مهمشة وغير منظمة والفلاح يفتقر إلى أبسط الوسائل الضرورية للإنتاج والعناية بأرضه مشيرا إلى أن المناخ الجاف زاد الطين بلة، إضافة إلى غياب الدعم اللازم من الدولة. حال الطريق الرابطة بين المنطقة ومدينة «ماجل بلعباس» لا يختلف كثيرا عن المسالك الجبلية».

«نوفل الاطرش» ، يقول: «عانينا الأمرين طوال السنوات الماضية والحال هي الحال... لم يتغير شيء... وضعيتنا الاجتماعية تزداد تأزّما يوما بعد يوم وحالنا لم تصله رياح الثورة خصوصا وأن نسبة المعطلين عن العمل بلغت أرقاما مفزعة مما يعني أن أوضاعنا تزداد سوءا نتيجة الفقر. والسبب الرئيسي لحدوث هذه الأزمات هو البطالة وهو ما يضطرنا إلى العمل في الحضائر بأجور متدنية» . وعن وضعه الاجتماعي قال: «أجريت 3 عمليات جراحية بعدها أصبحت عاجزا عن العمل وعن مجاراة نسق الحياة» .

في نفس السياق يقول «مصطفى سعيد» : «قلة الحاجة والظروف الصعبة وكثرة المشاكل الاجتماعية كانت لها عدة آثار نفسية سلبية على نفسية المواطن بسبب الصعوبات التي يواجها الأهالي في كسب قوتهم اليومي» .

مشاريع فاشلة

تتميز منطقة «سيدي عيش» بمناخ قاس يتسم بعدم انتظام كميات الأمطار السّنوية وهو ما انعكس سلبا على المحاصيل الزراعية مثل مخاطر تواتر سنوات الجفاف وعنف التساقطات نتيجة تأثرها بالظاهرة المناخية إضافة الى ارتباطها بشكل مباشر بطبيعة التربة حيث تتكون جلها من قشرة كلسية أو جبسية تقلل من صلوحية الزراعة.

فحال الشباب هناك ليس أفضل حال من وضع الفلاح حيث يعاني من غياب الدعم والإمكانيات اللازمة لإنشاء آبار عميقة يتغلب من خلالها على المناخ الجاف.

البرامج التنموية الفاشلة زادت من تعقّيد الأمر، مثل مشروع البحيرة حيث تم إنفاق مبالغ خيالية قدرت بالمليارات بإشراف شركات أجنبية. ولكن بعد سنوات من العمل تبيّن أنّ هناك تسرّب في الجبل. ورغم محاولات سد تلك الثقوب فإن جميع المحاولات كانت فاشلة.

وقد ذكر عديد الأهالي أن مياه البحيرة تتعرض إلى السرقة حيث يتم إبرام اتفاقات بين بعض المسؤولين في الادارة والفلاحين لتفريغ مياه البحيرة في أراضيهم الزراعية. ويتساءل عديد المواطنين عن التسيب والإهمال المفرط لمثل هذه المحميات الغابية التي تتعرض إلى السرقة والمتاجرة.

وفي هذا السياق يقول الأهالي بأن مشروع البحيرة هو من المشاريع الفاشلة التي تتحمل رموز من النظام الفاسد مسؤوليتها ولم يجن منها الأهالي سوى الفقر حيث تم حرمانهم من التصرف في أراضيهم بتعلات واهية.

تساؤلات عديدة يطرحها الفلاح والشاب من أجل تحسين وضعيتهم المعيشية وتلبية مطالبهم وحقوقهم المشروعة التي مازالت تترقب ردودا ملموسة تتجاوب وتطلعاتهم المستقبلية.

محمد علي لطيفي

قليبية فيضانات ضحيّتُها الزّواولة

نزل الغيث النّافعُ لأُنَاس والضارُّ أيّما ضررٍ بآخرين في قليبية ككُلّ البلاد التي عمَّتْهَا موجة فيضانات كشَفَت كما كانت سابِقَاتُها تكشف مدى تهرُّأ شبكة الصّرف الصّحي ومدى انهيار البِنْيَة التّحتيّة وعمّت الأودية الطُّرُقات وحوّلت الأزقّة لِبِرَكٍ تتمنّى مناطقٌ عديدةٌ وُجُودها لشدّة جفافِها وشُحّ الماء فيها.

كالعادة انقطع الكهرباء عن مناطق وساهمت أفواج الرّياح في إسقاط أعمدة وكسر أشجارٍ وإتلاف نَصيبٍ من الصّابة التي بدأت تباشير أزمتها تَهولُ عليْنَا، وغادر فُقَرَاءُ منازلهم إن صَحَّت عليها تسمية منازل وعاينَّا أحدها: منزل عبد الحميد بن مبروك الرَّاضوي ساكن غُرفة في منطقة «النّحِيجِر» على الطّريق الشّماليّة لقرية وادي الخطف، تَرْوِي زوجته السيّدة صابرين السّعيدانيّ أنّه في اللّيلة الفاصلة بين الأحد والاثنين 30/31 أكتوبر، وبسبب غزارة الأمطار المُسجّلة كانت المياه تتسرّب من سقف الغُرفة وتحوّلت تدريجيًّا إلى مجاري عائمة أشبه بالحنفيّات تتساقط على رُؤوس الطّفلة سُلَيْمة تُعانِي بداية الرّبو عُمُرها 4 سنوات والرّضيع محمّد أمين لم يكد يبلغ سنةً واحدة... تمّ استدعاء الحماية المدنيّة التي تولّت نقل العائلة لمركز المُعتمديّة والذي نقلها بدوره لدار الشّباب ولم تكن جُدْرانها مُلائِمَةً للطّفلة، زُرنا المنزل الغُرفة وكانت جامعة تلعب أدْوَارًا مُتَعَدّدة بين المطبخ وغرفة أطفال وغرفة نوم رئيسيّة،2x4 أمتار على أقصى تقدير، بجانبها جدار لا يتجاوز طُوله المتر الواحد وراءه ما يُمْكِنُ تسميّته بيت الرّاحة (توالِيت) وكانت أكداس الثّياب مُلقاة في بطحاء ريفيّة من وَقْتٍ قريب كانت مُخَصّصة للزّراعة ولكن الفقر وغلاء الأسعار وحجم المُضاربات في العقارات جعل منها سَكَنًا للفُقَراء وضعاف الحال ومَلْجَأً لهُم حينما ضاقت أمامهُم السُّبُل. لم تقتصر مياه الأمطار وسيُولها على تلك المناطق فقد ذاق مناطق الغِنى منها نصيب لكنّ الزّواولة وحدهُم يعرِفُون هَوْلَها ويخشَوْن ماءها ويُبُوتهم تعجز عن إيوائهم في ظلّ عجزٍ ومهزلة تُمارسها السُّلُط القائمة إذ تَكَرّمت فأرسلت 4 أكياس إسمنت من النّوع الرّديء للأُسْرة.

رمزي

الحجاب... من الحريّة الشخصية إلى الفرض بالقوة...

بعد أحداث كلية الآداب بسوسة التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والحقوقية ـ شهدت بعض الأجزاء الجامعية على غرار جامعة الزيتونة والمدرسة العليا للتجارة بمنوبة وكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس عودةً للنزاع حول مسألة اللباس وهو ما سمح للبعض بالاعتداء على الأساتذة والطالبات على اعتبار أنهن عاريات الرؤوس ويرتدين ملابس تحيل على أنهن من «المتبرجات» لذلك وجب فرض الطاعة عليهن وإجبارهن على التراجع عن هذا الخيار المانع ليصبح الحجاب «زيا موحدا» داخل الحرم الجامعي.

بالأمس كان بن علي يجبر النساء على نزع الخمار واليوم يأتي بن علي في نسخته السلفية ليجبرهن على لباسه

الحجاب بين الأمس واليوم...

على عكس أحداث كلية الآداب بسوسة التي كان يقف وراءها مجموعة من الملتحين الدخلاء القادمين من خارج أسوار الجامعة فإن الأحداث الأخيرة انخرط فيها مجموعة من الطلاب المعروفين بانتماءاتهم للتيارات الإسلامية بمختلف مشاربها اتحدوا للدفاع عن خياراتهم العقائدية التي يعتبر الحجاب جزءا منها، وقد بدؤوا حملة الدعاية لمعتقداتهم بالهجوم على مخالفيهم ونعتهم بأبشع النعوت.

في زمن الاستبداد أيضا كان نظام بن علي يحرم الطالبات المحجبات من الدخول إلى الجامعات بحجة أنه لباس طائفي يهدد الوحدة الثقافية للشعب التونسي، ولكن كان الكثير يدرك زيف هذا الادعاء لأن الدكتاتورية لم تكتف بضرب الحريات العامة بل سعت إلى انتهاك الحريات الخاصة لتفرض النمط الذي تريده.

في ذلك الوقت ظهرت عدة حركات احتجاجية في المعاهد والكليات والمبيتات الجامعية مناهضة للتوجهات الاستبدادية لنظام بن علي ومعلنة انحيازها لحق الطالبات في ارتداء الحجاب باعتباره حرية شخصية، وقد شارك فيها العديد من أصحاب الفكر التقدمي من مناضلي الاتحاد العام لطلبة تونس ومن الأساتذة النقابيين، ووسط الأصوات المنادية باحترام حرية ارتداء الحجاب غاب أصحاب المعتقدات الصلبة ولا نعرف إن كان ذلك اختيارا أم ماذا..

بين الأمس واليوم يأخذ الصراع أشكالا أخرى إذ لم يعد الجدل قائما حول السماح للمحجبات بدخول قاعات الدراسة بل أراد البعض أن يكون الدفاع عنه حربا ضد الميوعة والتبرج -على حد تعبيرهم- وبالتالي لم يعد الحجاب حرية شخصية لمن أراده وإنما يدفع «العقائديون الجدد» نحو تعميمه وفرضه بالقوة، وهو ما من شأنه أن يعيد الصراع حول هذه المسألة بخلفيات مغايرة تقوم على أسس دينية وأخلاقية وبأهداف أخرى أقرب في جوهرها إلى تلك التي منع بمقتضاها نظام بن علي ارتداء الحجاب في الجامعات في السابق.

احتجاجات نسائية ضد تهديد الحريات الشخصية

هل أن الجامعة في حاجة إلى الوعّاظ؟

يستند مناهضو الميوعة وأنصار فرض الحجاب إلى فكرة مفادها انتشار الأخلاق الرديئة والمبتذلة في الوسط الجامعي وهو ما جعلهم يسقطون في التقييم «الأخلاقوي» الضيق الذي لا ينظر إلى الأمور بشكل متكامل وإنما يراها بعين واحدة لأن تفشي ثقافة العجز الأخلاقي خصوصا في صفوف الطلاب كان نتيجة طبيعية لخيار السلطة القائمة التي عملت على تغييب هذه الشريحة وإلهائها عن التفكير في مشاكلها الحقيقية، وبالتالي فإن مقاومة هذه الثقافة التي تم اكتسابها طيلة سنوات القمع لا يكون إلا عبر إنتاج ثقافة وطنية بديلة ترتكز على برامج علمية وليس عن طريق الاعتداء على الحريات الشخصية.

هذا بالإضافة إلى أن الجامعة التي نالت النصيب الأوفر من التخريب السياسي والإداري في أمس الحاجة إلى برامج إصلاح شاملة وجذرية من شأنها أن تعيد لهذا القطاع مكانته الاجتماعية والفكرية، وبالتالي فإن محاولة تحويل فضاءات العلم والمعرفة إلى فضاءات للمواعظ العقائدية هو خيار يعمل على تغييب المشاكل الفعلية للجامعة ويقذف بها في أتون الصراع الهامشي الذي لا يغني ولا يسمن من جوع.

ياسين النابلي

منظمات حقوقية تطالب بعدم تسليم البغدادي

عبّرت عديد المنظمات الحقوقية، من بينها منظمة العفو الدولية، عن رفضها تسليم البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة السابق في النظام الليبي، إلى السلطات الليبية، وطالبت السلطات التونسية بالتدخل لمنع تسليمه لخشيتها من تعرضه لسوء المعاملة وربما للقتل بنفس الطريقة التي قتل بها العقيد معمر القذافي وبعض أفراد عائلته. وقالت منظمة العفو الدولية بأن البغدادي لن يحاكم محاكمة عادلة بالنظر إلى الظروف الحالية التي تمر بها ليبيا.

وجاءت هذه التخوفات بعد أن قررت دائرة الاتهام عدد 10 بمحكمة الاستئناف بتونس العاصمة، ظهر اليوم الثلاثاء 8 نوفمبر، تسليم البغدادي المحمودي إلى السلطات الليبية التي كانت تقدمت بطلب في تسليمه.

وكانت هيئة الدفاع طالبت بتأجيل النظر في القضية للاطلاع على الملف الذي تقدمت به السلطات الليبية نهاية الشهر الماضي بهدف تسلم المحمودي ومحاكمته في ليبيا.

يذكر أنه تم إيقاف البغدادي المحمودي مع اثنين من مرافقيه يوم 22 سبتمبر الماضي في الجنوب التونسي خلال محاولته التحوّل إلى الجزائر، بتهمة الدخول إلى التراب التونسي بشكل غير شرعي» .

احتجاجات أمام المحكمة تطالب بتسليم البغدادي للسلطات الليبية

أيّ دور للجيش التونسي في ظلّ «النموذج التركي» ؟

في الأشهر الأخيرة وخاصّة بعد حصول «حركة النهضة» على الأكثريّة النسبيّة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، برزت على الساحة السياسيّة والإعلاميّة عبارة جديدة تتمثّل في «النموذج التركي» ، هذا النموذج الذي طالما قدّمه قادة «النهضة» على أنّه الحلّ المثالي لتحقيق الازدهار والتقدّم السريع للبلاد في المرحلة القادمة باعتباره، حسب تعبيرهم، يوفّق بين الإسلام والديمقراطية والاقتصاد. ومن خلال هذا «النموذج التركي» تُطرح مسألة دور الجيش التونسي في المرحلة القادمة. وهل أنه سيلعب نفس الدور الذي لعبه ويلعبه الجيش التركي في السياسة التركية؟

رشيد عمار تعهد بحماية الثورة ، فهل يتعهد بحماية علمانية الدولة؟

لقد كان ومازال الجيش التركي يلعب دورا أساسيّا في ما يُسمّي «حماية العلمانيّة» أو «العقيدة الكماليّة» في تركيا نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسّس الجمهورية التركية العلمانيّة بعد أن وضع حدّا لدولة الخلافة العثمانيّة سنة 1923. وقد يري البعض أن طرح مسألة دور الجيش التونسي في ظلّ هذا النموذج ومقارنته بدور الجيش التركي هو من قبيل الاستنساخ الأعمى للأفكار لأنّ تركيا هي تركيا وتونس هي تونس، ولكن إذا نظرنا إلى المسألة بعمق يمكن أن نرى عديد التطابقات الجوهرية الّتي تدعو إلى طرح المسألة بجدّية.

الجيش التركي: تاريخ حافل بالانقلابات وولاء دائم للغرب

لا أحد ينكر أنّ الجيش التركي يختلف في تقاليده وتاريخه من حيث عضويّته في حلف الناتو وقيامه بعديد المهمات تحت راية الأمم المتحدة إضافة إلى رصيده الحافل بأربعة انقلابات قام بها خلال أقلّ من 40 عاما، وأول الانقلابات وأكثرها دموية جرى في 27 ماي 1960 عندما أطاح الجيش بحكومة عدنان مندريس بعدما وُجّهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية بحيث حوكم وأعدم مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية، وجاء الانقلاب الثاني في الثاني من مارس 1971 لحماية الحسابات الأمريكية حيث شهدت البلاد صراعات بين القوى اليمينية (الإسلامية والقومية) المدعومة من الدولة واشنطن من جهة وبين القوي اليسارية من جهة ثانية والّتي كادت تتحوّل إلى قوّة جدّية في الشارع التركي بعد أن قامت بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأمريكية وقتلت القنصل الإسرائيلي في إسطنبول، وحدث الانقلاب الثالث في سبتمبر 1980 وسط ظروف داخلية مماثلة لكن هذه المرة بأبعاد إقليمية، حيث كانت تركيا تعيش ظروف التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، أما الانقلاب الرابع فجرى في فيفري 1997 وكان انقلابا» نظريا» اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة بعد أن حاول القيام بإجراءات لتغيير معالم أساسيّة في النظام العلماني التركي.

ولا يمكن لأحد أن ينكر وفاء الجيش التركي للولايات المتحدة الأمريكية خاصّة منذ انضمامه إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952، فهو «الضامن لعلمانيّة النظام التركي» وعدم ميله نحو الراديكاليّة سواء يمينا أو يسارا وهو أيضا حريص على أن لا تنحاز تركيا نحو الشرق باعتبار الوجدان الديني والحضاري العميق والمشترك بينها وبين البلدان العربية والإسلامية، وحتى وإن لاحظنا انحياز تركيا نحو الشرق والعالم العربي والإسلامي في السنوات الأخيرة فهو لا يخرج عن كونه مجرّد خطابات سياسيّة لخدمة مشروع التوسّع الاقتصادي التركي بقيادة أردوغان. كلّ هذا حفاظا على المصالح الأمريكية والغربيّة وأمن إسرائيل في المنطقة. فالمسألة تتجاوز «حماية العلمانيّة» كمصطلح مُسقَط، بل الحقيقة أن الجيش التركي يسعى أساسا إلى حماية المصالح الاستراتيجيّة الأمريكية والغربية في المنطقة إضافة إلى تحقيق أمن إسرائيل.

الجيش التونسي: الوفاء للنظام القائم مع مشاركة فعالة في الثورة

أما الجيش التونسيّ فتاريخه وطابعه يختلفان نوعا ما، فلقد كان يميل إلى الوفاء للنظام القائم باستثناء محاولة الانقلاب الّتي قام بها الأزهر الشرايطي سنة 1962 والّتي تمّ الكشف عنها وحوكم وأعدم على إثرها سنة 1963. ولقد ساهم الجيش التونسي في قمع الإضراب العام سنة 1978 وانتفاضة الخبز سنة 1984 والتدخل الحاسم لإحباط عملية قفصة المسلحة سنة 1980، كما كان منحازا إلى نظام بن علي خاصّة في التصدي إلى الحركة الإسلامية وكل حركات المعارضة والاحتجاجات الشعبية وخاصّة أحداث الحوض المنجمي سنة 2008.

ولا يمكن لأحد أن ينكر تعامل الجيش التونسي مع الولايات المتحدة من خلال التسلّح والمناورات العسكريّة خاصّة في فترة حكم بن علي.

أيّ مستقبل للجيش في التأثير على المشهد السياسي التونسي؟

إذن، بالرغم من وجود اختلافات بين تركيا وتونس فهذا لا يمنع وجود تقاربات جوهريّة من حيث الوجدان العربي الإسلامي للشارع التونسي الّذي لا يختلف كثيرا عن نظيره التركي، دون أن ننسى الصراع (يمين - يسار) الّذي عاشته تركيا وتعيشه تونس أيضا، هذا إضافة إلى موقع تونس الّذي لا يقلّ في أهمّيته الاستراتيجية عن موقع تركيا الّذي يكتسي أهمّية بالغة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإسرائيل.

كما أنّه لا يخفى على أحد أن وجود حزب ذو مرجعيّة دينية مهيمن على الحياة السياسيّة في تونس يجعل النظام مؤهّلا للميل نحو الراديكاليّة الإسلامية أو نحو القومية مع مرور الأيام خاصّة لو توفر المناخ المناسب لذلك من تغيرات أو تقلبات إقليمية أو عالمية على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي.

كلّ هذه العوامل تجعل مسألة الدور المستقبلي للجيش التونسي في الحياة السياسيّة مطروحة بجدّية هذه الأيام، لأنّه لا يخفى على أحد أن الديكتاتورية البورقيبية والبنعليّة كانت حاسمة وفاعلة في فرض نظام ونمط إنتاج معيّن يرضي العالم الغربي ومشتقاته، أما في ظلّ دخول تقاليد جديدة على تونس المتمثلة خاصّة في «ديمقراطية صناديق الاقتراع» الّتي قد تفرز في المستقبل نظاما سياسيا ونمط إنتاج لا يرضي الغرب ومن تبعه، فالمعطيات ستتغيّر جذريا خاصّة وأنّ الصراعات التي سمّاها البعض (يمين – يسار) أو (إسلام – حداثة) مرشّحة للتصعيد «بالمعنى السياسي» مستقبلا. فهل سيتدخّل الجيش في السياسة وتحديد شكل الأنظمة السياسيّة مستقبلا؟ وهل سيؤثر على الاتجاهات التنمويّة للبلاد؟ تساؤلات ربما ستجيبنا عنها الأيّام.

يوسف بلحاج رحومة

إطلالة

سمير طعم الله
Samir.taamallah@gmail.com

«...الرحيل الأخير... لعبد الحفيظ المختومي»

بعد نصف قرن ونيف وتحديدا 59 سنة غيب الموت إنسانا وشاعرا ومناضلا...

غيّب الموت عبد الحفيظ المختومي الإنسان الذي كان يجوب الشوارع في سنوات القحط والجفاف باحثا عن صديق يوشوش له في ركن حانة أو في مقهى إنساني مكتظ بعابري السبيل حكايات أيام خلت، ويدعوه إلى كأس حتى يذيب ثلج الخجل في حرارة الدفء الإنساني الذي كان يسكن محياه وهو يعترضك، غيّب الموت الإنسان الذي احتضنني ذات شارع وأنا مازلت أتحسس كيف أرتب خطاي في الشوارع الفسيحة ولم يمض سوى بضعة أيام عن خروجي من السجن بعد تسع سنوات من المطاردة والعيش في «السرية» ، احتضنني وهو يردد «والقيد سيسقط يوما ويرفرف علم أجمل» ... لم أكن على علاقة وطيدة معه فقط يومها كان اليوم القادح لشرارة علاقة رفاقية وإنسانية رائعة روعة الكنعاني الذي غدرنا ومات دون سابق إعلام أو استئذان...

هل يموت الشعراء؟؟؟!!!

إنهم يغيبون في زوايا المدينة... وحين يستكين الشارع ويظن المارة والعامة أن الهدوء استتب ويتوهم الحكام أن العيش هاني و «لا صوت يعلو فوق صوت الحاكم» ... ينبت من ضباب المدينة ومن شوارعها الخلفية صوت الشاعر يدوي عاليا «لا صوت يعلو فوق صوت الحرية» ليهزّ وجدان النائمين في هناءة الجاهل الذي لا يعلم أنه جاهل... كان المختومي أحد الشعراء المارقين عن سطوة المدينة وحاكمها... وهو المأخوذ بالمقاومة والجلد...

لم يتعود الموت طيلة رحلة حياته.. لقد تفنن في كسب الحياة وهدرها بإتقان الشاعر... كسب الحياة بصوته وبصيته الشعري... وأهدرها بحبه ولهه المفرط بلذّة الحياة... في ركن حانة وعلى الرصيف في قلب المظاهرة الصاخبة رفضا وكفرا بالظلم تنبت القصيدة قطرة قطرة وخطوة خطوة وتينع في سماء الأمسيات وفي ليل المدن الكئيبة نبراس يهتدي به الحيارى في عنف العتمة...

رحل عبد الحفيظ المختومي وفي ما يخيّل لي أنه طار إلى أرض بعيدة تسمى القدس وهو الآن هناك يستعيد وشم خطاه وهو متسربل في الظلام وديان يافا وحيفا والجليل وهو التلميذ التونسي الذي وهب حياته هناك تدفعه حميته القومية ومبادؤه الإنسانية الكونية كما جابت من آسيا اليابان أوكاموتو..

رحل المناضل الذي لم يفوت مشهدا نضاليا في شوارع العاصمة رغم ما كان يبدو عليه من عياء... وهو يردد: «أنا الملاّح وحدي»... وهو يستعيد رائحة أجداده... رائحة المتنبّي... ودم أخوته في فلسطين والجبهة الشعبية...

رحل الإنسان والشاعر والمناضل وخلّف لنا شعرا وخطا نضالية وحياة تنمو في شبله غسان الذي كلما مرّ أمامي أو جادلته في أحد المسائل أو التقية في ساحات النضال والمواجهة إلاّ وأبهرني أنه الامتداد والحياة والحضور والغياب والظلام والضياء...

أنا شيوعي ولست بكافر مثلكم

أحد ذكر الدين هنا سوى أنت، وهذا يدل على توظيفكم للدين لطمس العدالة والحق. أعد قراءة الفقرة جيّدا سيدي المحترم، لا يمكن لكم أن تتكلموا باسم الدين.. من نصّبكم أوصياء..؟ أنتم تشوّهون الدّين بتوظيفكم إياه للمصالحة مع قتلة الشهداء، وتوظفون الدين حتى لا يتحصل الشعب على حقوقه التي ثار من أجلها، وتوظفون الدّين لتحصل أمريكا وقطر على ثروات شعبنا وتوظفون لتنقذوا كمشة المستكرشين الذين امتصّوا دم الشعب.

ثم ما معنى الشهداء متاعكم؟ من أنتم؟ «وقت النهضة تحطّ يديها في بدين المبزع أحد رؤساء العصابة إلي قتلوا ولاد الشعب هي خيانة للشهداء ووقت اللي يفتي راشد باسم الدين ويقول المظاهرات حرام ووقت اللي الشعب يعاني التفقير والبطالة وينتفض في الحوض المنجمي كانت النهضة تهنيء صخر الماطري على بعثه إذاعة الزيتونة وتغازل من خلاله النظام وارجع للتاريخ فبئس ما ارتكبتم باسم الإسلام والإسلام منكم براء فلكم إسلامكم ولنا إسلامنا لكم إسلامكم يحملكم إلى قصور خنازير الخليج ويرميكم في أحضان الأمريكان والصهاينة ولنا إسلامنا مثل كل أبناء شعبنا فلا داعي لكلامكم التكفيري لإخفاء عوراتكم وجرائكم فنحن مسلمون وأبناء الشعب المسلم الذي سيكتشف أقنعتكم ونفاقكم وسيرجمكم مثل غيركم ممن سبقوكم طال الزمان أم قصر ..» .

ختاما سيدي الكريم نحن نطالب بالعدالة الاجتماعية فقبل ماركس ولينين طالب بها أبو ذر الغفاري رضي الله عنه الذي قال: «عجبت لأمرء يموت جوعا ولا يخرج شاهرا سيفه في وجه الناس...» .

وأبو ذرّ الغفاري قتلوه لأجل هذا المبدأ... قتله التكفيريون أمثالكم...

فنحن نحمل وصية أبا ذرّ وننتصر للشعب أما أنتم فتحملون وزر كل الخطايا والمجازر التي ارتكبت باسم الدين وعلينا التاريخ شاهد وأقولها وكلي فخر: «شيوعي أنا ولست بكافر إني أكفر بكم أنتم وأمثالكم، أكفر بجهلكم ونفاقكم وتكالبكم على مص دماء المفقرين...» .

إن الشهداء من أجل الحرية تعج بهم الإنسانية فكفاك تزمتا! ألم تسمع بغيفارا؟ أليس شهيدا؟ ألم تسمع بأوكاموتو الياباني ورفاقه؟ ألم يستشهدوا ثلاثة من رفاقه في تل أبيب دفاعا عن فلسطين في وقت ينعم فيه أمراؤك بالجواري وزواج المتعة؟ ألم يكن هؤلاء الشيوعيون اليابانيون أشرف ألف مرة من «الأئمة» الذين كان بعضهم يتمسح لبن علي والبعض الآخر يتمتع في ضباب لندن والهايد بارك وبعضهم يتلحس خنازير الخليج وآخر ما تفكرون فيه هو الشعب ومعاناته... إنكم توظفون الدين لتحقيق أهوائكم وملذاتكم وتكذبون على الشعب بتلقينه آيات الصبّ...

خالد الهداجي

من ينقذ الثقافة من براثن المفسدين

بعد أن أفضت الجلسة يقتلع من أحواضه «نوار متدخل.

العامّة بالمواطنين في الربيع الفارط بدعوة من المجلس البلدي المزكّى، قبل انتخابه شكليّا، من طرف حزب مهيمن ونظام فاسد إلى رحيل هذا المجلس وتعويضه بالتمثيلة الخصوصية، التأمت يوم الجمعة 28 أكتوبر 2011 أول جلسة لهذه الهيئة لتأخذ رأي المواطنين فحضر جمع لا بأس به بين مشتك من الجار أو من تقاعس البلدية مثلما كنا نرى ونسمع في العهد السابق. وقد كادت الردود والنقاشات مع هؤلاء تؤدي إلى فوضى لولا احتجاج أحد الحاضرين. مع هذا لم تطرح جانبا المسائل المبدئية ولا وجوب توخي أساليب جديدة لإنجاح الأعمال.

بدأت التدخلات امرأة تعجبت أن رأت عونا بلديا يقتلع من أحواضه «نوار عشية» كأوساخ وجبت إزالتها وربطت ذلك بالتجهيل المبرمج الذي اقترفه عملاء نظم الاستبداد والنهب في بلدة كانت تعتز بتواجد ثلاث جمعيات ثقافية لإشباع نهم 12000 ساكن قبل أن يتصدى لهم هؤلاء ويحتلوا الفضاء ويتربعوا فيه بين شيشة وورق يطردون منه الثقافة والمثقفين ثم يسمونه رياء «نادي التعارف» . ونبّهت ممثلة الجنس اللطيف الذي لم يُرحّب به أبدا في نادي «التعارف» هذا، إلى أن مواصلة تمتيع هذا «النادي» بمحل هو من الأملاك العامة لا يمكن اعتباره إلا هدرا للمال العام ولإمكانيات النمو للرجال كما للنساء، للأطفال كما للشيوخ. وساندها في موقفها أكثر من وإن لم يحضر ممثلون عن هذا النادي-المقهى، ربما لاعتقادهم أنهم فوق الناس وفوق التاريخ، فقد حضرت ثلة من الجمعيات، منها ما هي ذات مصلحة عامة ووجود فعلي ومنها ما هي دون ذلك، تطالب بحصتها المعهودة من المال اللي كانت تأخذه مقابل الولاء، وأجاب أحدهم على اعتراض أتاه من القاعة بالقول :»ما دامت الحكومه ما نحّاتناش فلنا الحق في ذلك» .

وأمام حيرة الهيئة في الحسم في مثل هذه المسائل المبدئية تدخّل شيخ مدّعيا أنّه لم يهرم بعد ولكنه أضفى ثقته على الهيئة التي لم يأخذ الشيب في رأس أي واحد من أعضائها وأكد على أهمية الثقافة كرافد أساسي لنجاح مشاريعهم وحرّضهم على الوصل مع روح الثورة الثقافية اللي قام بها تلاميذ في البلدة إثر الاستقلال وتجاوب معها أهلها قبل أن يُخطط لكسر حماسهم وسد سبل الفعل والمشاركة أمامهم. وأنهى كلامه قائلا: «في رأي المفسدين في الفضاء الثقافي، كتابة مقال بعشرة أسطر ذنب لا يغتفر ويستحق الطرد النهائي من حضيرتهم بينما الكشف عن العورة في النادي والتبوّل على ناسه فخطأ عارض لا يفسد للميسر قضية» ، وسلم للهيئة عريضة الألف إمضاء الحديثة العهد، وأخرى مضى عليها ربع قرن تؤيدان ما قيل في شأن الثقافة وقدم انتهاكاتها في البلدة، لزيادة التدبر وأخذ القرار المناسب .

الحبيب حواس

هذه الدنيا خراب...

هذه الدنيا خراب
وهذا القلب يحمل ما استطاع من الوداع
وما استطاع من الرحيل
ليبكيه الضياع
الريح تشدو بما تشتهي ضد سفائني
وأنا الملاّح وحدي...
أنا... يا حلب... الشّعاع
أقاوم... وأقاتل... وأخاتل
لا يدلّ بوصلتي
حبيب... أو شراع
وأنا... يا خولة.. يا قلبي المكسور فيّ
دائما... أنت... الصراع...
وبغداد... في ليلي ويومي
هي... النجم...

... سمفونية الإنسان الجديـــــد.!

رضا البركاتي
ridhabarkati@gmail.com

مع التحيّة إلى زهرة وفتحي وقيس وكلّ الأخريات والآخرين. !

لمّا وجدتُ، سنة 2010، نصّ سارتر الذي يتحدّثُ عن مسؤولية الكاتب بين يدي صديقي وزميلي قيس وزميلاته، أساتذة الآداب الفرنسية، بمعهد برج السّدرية، وجدتُ فيه، رغم قِصَره، عدّة مسائل تخُصّ الأديبَ مطروحة بوضوح ودقّة مثل: الالتزام والمبدئية والمسؤولية.

كما وجدته نصّا أنيقا رغم أنّه نُشر سنة 1948 - ويبدو أنّه كُتِبَ، قبل ذلك، أثناء الحرب الثانية، ويذكر أحداثا جدّت منذ عقود ويُذكّر بوقائع مرّت عليها قرون.

ووجدتُه أيضا نصّا يناسب راهن أوضاعنا، هنا، في بلاد الضّاد، رغم لغته الأعجمية ومجاله الغربي.

ذلك أنّ التاريخ الإنساني في جوهره واحد مع اختلاف التجارب والثقافات وتنوّع الخصوصيات... هو عالم واحد مشكّل من أصوات متعدّدة.

من هنا كانت الحاجة إلى استضافته في لغتنا فاستعنت عليه بصديقي الناقد الأستاذ فتحي أورير والزميلة زهرة أستادة الفلسفة.

ثمّ اجتهدتُ فذيلتُه بتعريف الأعلام الذين جاء عليهم ذكر الفيلسوف، الأديب، المثقف، الثوري جون. بول. سارتر حتّى ننير كلّ نقطة ونوسّع من ثقب كلّ إطلالة على التجارب الأخرى ومعارك الآخرين.

فمع كلّ حكاية حِكْمة ووراء كلّ عَبْرةٍ عِبْرةٌ ومن كلّ قطرة دمٍ تنْبُتُ وردة.

عسى أن تجدَ هذه الأصواتُ الإنسانية الخالدة الذكرِ أصداءَها في نفوس مثّقفينا وأدبائنا ومسرحيينا وسينمائيينا ورساميناومبدعينا وعموم فنانينا و.. شبابنا الصّاعد.

عسى أن تستيقظ أصواتُ الضمائر وتتناغمَ فتُؤلفَ سمفونية الإنسان الجديد.

مسؤولية الكاتب*

بما أنّ الكاتبَ مُنْمَوْقِع في عصره فإنّ لكلّ كلمةٍ أصداءً كما لكلّ صمتٍ صداه. لذلك أعْتَبِر فلوبير(1) وغنكور(2) مسؤولَيْن عن القمع الذي تبع الكومونة(3) لأنّهما لم يكتبا سطرا واحدا لتفاديه. قد يُقَال : لم يكن ذلك شأنَهما. ولكن هل كانت مقاضاة كالاس(4) قضية فولتير(5) ؟ وهل كانت محاكمة دريفوس(6) قضيّة زولا(7)؟ واحتلال الكونغو هل كان قضيّة جيد(8)؟ لقد قدّر كلّ واحد من هؤلاء الكتّاب، في ظرف مُحدَّد من حياته، مسؤوليتَه ككاتب.

ونحن، لقد علّمنا الاحتلالُ [المقصود الاحتلال النازي لفرنسا من 39 إلى 1944] مسؤوليّتَنا. ولأنّنا نؤثّر في عصرنا بوجودنا ذاته فلقد قرّرنا أن يكون تأثيرُنا فعلا إراديا. ويجب أن نوضّح أيضا: ليس نادرا أن ينشغل كاتبٌ ما، من وجهة موقعه، بإعداد المستقبل. ولكن هناك مستقبل غامض ونظري يعني الإنسانية قاطبة ولا نملك مفاتيحه: هل تكون للتاريخ نهاية؟ هل تنطفئ الشمس؟ كيف ستكون ظروف الإنسان في النظام الاشتراكي سنة 3000؟

لنتركْ الأضغاث لروائيي الاستشراف وليكنْ مستقبل عصرنا هو موضوع اهتماماتنا: مستقبل محدّد، بالكاد ينفصل عن العصر لأنّ العصر مثل الإنسان هو قبْل كلّ شيء مستقبل. إنّه مشكّل من أعماله الجارية وممّا يُباشِرُ ومن مشاريعه القريبة أو البعيدة المدى ومن ثوراته ومن صراعاته ومن آماله: متى ستنتهي الحرب؟ كيف سنعيد بناء البلد؟ كيف سننظم العلاقات الخارجية؟ كيف ستكون الإصلاحات الاجتماعية؟ هل تنتصر القوى الرجعية؟ هل تكون هناك ثورة؟ وماذا ستكون؟ هذا المستقبل نصوغُه مستقبلا لنا ولن نرضى بغيره بديلا.

جون بول سارتر.
,Jean Paul Sartre
Situations. 1948

* ترجمة رضا البركاتي
ومراجعة الأستاذ فتحي أورير.

أعـــــلام على الطريـــق

(1) فلوبير، غوستاف، gustve flaubert 1880 – 1821).) من أشهر أدباء وروائيي النصف الثاني من القرن التاسع عشر. معروف خاصة برواياته ذائعة الصيت «مادام بوفاري» (Mme Bovary) ثم بروايته التاريخية التي اختار لها قرطاج إطارا وصالامبو بطلة وعنوانا (Salambo).

(2) غنكور، Goncourt Edmont De 1896 – 1822)) كان من زمرة أدباء النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي الذين عاصروا كومونة باريز وهو معروف خاصة بتأسيسه لأكاديمية كونكور التي تسند كل سنة جائزة كونكور.

(3) الكومونة، المقصود كومونة باريس (la Commune de Paris) أي النظام الجماعي الذي أسّسه نواب شعب باريز سنة 1871 ودام 71 يوما من مارس إلى ماي. وجاء في موسوعة ويكيبيديا: «يعتبر الشيوعيون دولة كومونة باريز أوّل دولة اشتراكية في العصر الحديث، إستولت على السلطة في فرنسا لمدة شهرين. قامت بتعديل لون العلم الفرنسي إلى اللون الأحمر، وأجرت العديد من الإصلاحات أهمها الإصلاحات التربوية ومن ثم فصل الدولة عن الدين، وتم إلغاء العمل الليلي، ومنع الغرامات والضرائب المفروضة على أجور العمال، واستطاعت تشغيل المعامل التي تركها أصحابها هرباً ولجؤوا إلى «فرساي»، تحوّل العمال والعاملات إلى جنود فوق المتاريس للدفاع عن إنجازهم لكن كان قمع الثورة دمويا بشكل فظيع على يد الوزير «تيير»، وذلك في الأيام الستة الأخيرة من عمر الثورة، سقطت الثورة بعد مجازر دموية لكنها كانت النار التي أوقدت العديد من الثورات الاشتراكية بعدها وما زال الشيوعيين حول العالم يحتفلون بذكرى كومونة باريس».

(4) قضية كالاس، Jean Calas، هي قضية مواطن من مدينة تولوز الفرنسية، في أواسط القرن الثامن عشر، اشتهرت بفضل تدخل «فولتير» احتجاجا على المعاملة التي كانت تخصص للمظنون فيه، للمتهم، للمذنب... فالسيد كالاس مرّ بهذه الوضعيات دون محام ولا حجج ولا براهين وإنما بالاعتماد على قوانين خاصة وعلى سريّة التحقيق وعلى بعض الأساليب الموروثة عن محاكم التفتيش القروسطية... كان ذلك على خلفية النعرات الدينية لأنّ عائلة السيد كالاس تنتمي إلى المذهب البروتستاني... !

(5) فولتير(11) , Voltaire نوفمبر 1694- 30 ماي 1778) يعتبر فولتير من أشهر رواد الفكر والأدب والثقافة في القرن الثامن عشر، قرن الأنوار، بفرنسا وفي أوروبا. وهو معروف بكتاباته الفلسفية وبنضاله ضدّ الظلم السياسي والاجتماعي والتعصّب الديني والقهر والحرب... وهو الكاتب الذي يقود النضال من أجل الإصلاحات السياسية والاجتماعية... كانت كتاباته تنقد الملك والكنيسة... ويتشكل أثره من مجموعة واسعة من الكتابات في عديد الأنماط الأدبية: روايات وحكايات ومسرح ومقالات نقدية وشعر ملحمي ومقالات علمية وثقافية... ورسائل...

(6) دريفوس: هو (le capitaine Alfred Dreyfus) فرنسي أصيل جهة الألزاس بالشمال الشرقي الفرنسي على الحدود الألمانية ويدين بالعقيدة اليهودية. اتهم بالخيانة وحوكم فكانت محاكمته خطأ قضائيا فادحا فالتهمة الموجهة له بتسليم وثائق فرنسية إلى ألمانيا انبنت على خلفية أجواء الجوسسة ومعاداة السامية. ودامت المحاكمة 12 سنة انقسم خلالها (ولوقت طويل بعدها) المجتمع الفرنسي إلى: - كتلة المعادين للسامية.
– وكتلة المناصرين لدريفيس... وفي هذا الإطار جاء نص زولا الشهير «أتّهم» (J'accuse)

(7) زولا، أميل، Emile Zola. ولد بباريز وتوفي بها (1840 – 1902) أديب وصحفي فرنسي يعتبر رائد التيار الأدبي والفني المعروف بـ«النزعة الطبيعية» (le naturalisme). خاض معركة في الدفاع عن دريفيس فنشر في 1898 مقاله الشهير (J'accuse) فحوكم بتهمة «التثليب» ونفي إلى لندرة... من أشهر مؤلفاته «جرمنال»(Germinal) الذي صوّر فيه معاناة عمال مناجم الفحم بالشمال الفرنسي ونضالاتهم من أجل الحقوق والكرامة...

(8) جيد، أندري – 1896) andré gide 1951) ولد بباريس وتوفي بها أصيل مقاطعة نورماندي. نال في 1947 جائزة نوبل للآداب. يصطدم الأديب المولع بالجمال والباحث عنه بشاعة الاستعمار ومعاداته للقيم الإنسانية وذلك أثناء جولته بالقارة السمراء. نشر سنة 1927 «رحلة في الكونغو» تنديدا بالاستعمار وهذا مما يشير إليه سارتر...

(9) جون بول سارتر Jean Paul Sartre،، فيلسوف وكاتب فرنسي (له روايات ونصوص مسرحية وأقاصيص) ولد بباريز وتوفي بها (1905 – 1980). غالبا ما كانت حياة هذا المثقف الثوري تثير الجدل والحروب الكلامية والتحفظات... هو مناضل مصطف على اليسار وملتزم بالقضايا العادلة فرغم ابتعاده عن الحزب الشيوعي بقي سارتر ملتزما بعديد القضايا مما جعل منه هدفا لضربات وهجومات «المؤتمر من أجل حرية الثقافة» المنظمة الثقافية المعادية للشيوعية التي تأسست سنة 1950:

- ساند الجمهوريين في حرب إسبانيا ضد الفاشية وأهدى سنتها، سنة 1936»، الجدار» (مجموعة قصصية) لحرب إسبانيا من أجل الحرية...
- منذ سنة 1956 وقف سارتر، وكذلك مجلته الفكرية «الأزمنة الحديثة» إلى جانب الشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال. كما ندد بممارسة التعذيب.. وأثناء محاكمة لفتوات المساندة لجبهة التحرير الجزائرية سنة 1960، أعلن سارتر أنه «حامل حقيبة جبهة التحرير الجزائرية». فعرض بذلك نفسه للخطر إذ تم تفجير شقته مرتين كما تم حجز مجلة «الأزمنة الحديثة» خمس مرات...
- ساند سارتر الثورة الكوبية والتقى (صحبة رفيقته سيمون دي بوفار) أرنستو شي قيفار في كوبا سنة 1960.
- شارك في التحركات في ماي 1968 ووقف إلى جانب الشباب خطب في السوربون وعلى أبواب المصانع المضربة... وأجرى حديثا مع أحد زعماء الانتفاضة الطلابية كوهين بانديت (Co-hen Bendit) على أعمدة إحدى أهم المجلات الأسبوعية في فرنسا (le nouvel observa-teur)
- ساند الشعب الفيتنامي في نضاله من أجل التحرر من التدخل الإمبريالي الأمركي...
- رفض جائزة نوبل للآداب سنة 1964.

من أجل سياسة اجتماعية وتنموية عادلة في المرحلة القادمة

شاكر السالمي

في إطار الحراك الذي تشهده مهنة الخدمة الاجتماعية وعلى عكس أغلب القطاعات، اتجه اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين إلى مسألة استقلالية المهنة وهو مطلب قديم وأساسي، إضافة لكونه ينسجم مع أهداف ثورة شعبنا ويستجيب إلى حاجيات فئاته الهشة والمحرومة. فقد عمل النظام المخلوع على امتداد عقود على احتواء هذه المهنة وتجريدها من كل مقوماتها الفنية وتدجين العاملين فيها ومنعهم من إشاعة القيم والمبادئ التي تستند إليها الممارسة المهنية.

وإذا علمنا أن مجموع القيم والمبادئ والأخلاقيات والمرجعيات التي تؤطّر مهنة الخدمة الاجتماعية تجعل منها مجالا لتكريس الحقوق الأساسية للمواطن في الصحة والعلاج والسكن والرعاية الاجتماعية والتنمية فهي في جوهرها تشكل خطرا حقيقيا على كل الأنظمة المستبدة وسياساتها الفاشلة لأنها توقظ الوعي لدى الفئات التي تتعرض للتهميش والإقصاء الاجتماعي وتعمل على تغيير معنوياتهم وتصوراتهم للحياة.

وفي غياب دور فاعل لهذه المهنة على امتداد عقود إلى جانب انعدام الحريات وأبسط الحقوق تمكنت أجهزة النظام المخلوع من مغالطة الرأي العام وتقديم خدمات واهية على امتداد سنوات ثبت عقمها في معالجة الإشكاليات الاجتماعية ومقاومة الفقر وضمان العدالة الاجتماعية في حدها الأدنى.

ولم يتوقف التهميش عند حرمان فئات اجتماعية واسعة من أبسط حقوقها في العيش الكريم بل تم الحرص على توظيفها بهدف إدامة القهر والتسلّط ولفسح المجال لاستجداء الصناديق العالمية للانتفاع بقروض مذلة فاقمت أزمة البلاد استنادا إلى أرقام وهمية حول نسب النمو والتنمية ونسب الفقر والبطالة والأمية والجريمة والتغطية الاجتماعية والسكن استندت إلى برامج واهية لم يقدر الفنيون على تطويرها تماشيا مع الحاجيات الحقيقية للفئات المعنية بها مما عمّق الشعور بالإحباط واليأس لديهم.

1- استقلالية مهنة الخدمة الاجتماعية بين المرحلة الانتقالية وزمن الشرعية الجديدة؟

لقد أطاحت ثورة شعبنا بهرم الاستبداد لكنها لم تستكمل أهدافها في غياب برامج اقتصادية واجتماعية استثنائية ومنظومة قانونية صارمة تؤسس للخطوات الأولى في إرساء عدالة اجتماعية حقيقية، وكردّ فعل أوّلي أجمعت مكونات مهنة الخدمة الاجتماعية الجمعياتية والنقابية والإدارية النزيهة على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المهنة من التهميش ولحماية حرفاء المهنة من التوظيف مجددا تحت عناوين مختلفة .

وقد تمثلت الخطوة الأولى في إصدار المنشور عدد 3 المؤرخ في 27 ماي 2011 الخاص بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وهو منشور مشترك بين وزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية، كما تمّ إدراج مهنة الخدمة الاجتماعية خلال نهاية شهر سبتمبر ضمن الفصل الثاني من النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية وهذا الإجراء سيفتح الباب أمام وضع نظام أساسي جديد للأخصائيين الاجتماعيين من المفروض أن يفتح آفاقا مهنية ويؤسس فعليا لممارسة مهنية أصيلة في كل مجالات التدخل مع الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والإدارة الاجتماعية والبحوث والدراسات وهي مجالات ستتطلب مهارات فنية ووسائل عمل مادية وبشرية هامة.

وقد تزامن صدور هذا المنشور باتخاذ قرارات تضمنت الترفيع في عدد المنتفعين بالمنح القارة ليصل إلى 185 ألف منتفع والترفيع في قيمة المنحة القارة إلى 70 د في الشهر واحتساب مساعدة إضافية بـ 10 د لكل طفل في سن التمدرس على أن لا يتجاوز عدد الأطفال المعنيين بالترفيع ثلاثة أطفال بكل أسرة، كما شهدت الساحة الاجتماعية قرارات جديرة بالاهتمام تتمثل في صرف مساعدات مالية للأسر المعوزة عبر حوالات إلكترونية مباشرة وإن تسببت هذه الاجراءات في إثقال كاهل الأخصائيين الاجتماعيين الذين تحمّلوا ضغط الشارع وتعرّضوا للعنف المادي والمعنوي عند تكوين الملفات ونتيجة الإقبال المكثف للمواطنين للبحث عن مساعدة سواء بصفة تلقائية نتيجة الفقر المدقع أو نتيجة التحريض من السلط المحلية الذين فقدوا مشروعية التدخل وهامش المناورة في التلاعب بمختلف البرامج الاجتماعية .

وقد اقترن هذا الضغط بإغراق الأخصائيين الاجتماعيين بآلاف البحوث الاجتماعية الموجهة من السلط الجهوية والتي تتصل ببرامج لا صلة لها بخصوصية المهنة واستحقاقاتها وقد تسببت هذه الظروف في هدر عديد الطاقات وتوظيف المهنة ولو بدرجات أقل في خدمة توجهات السلطة الانتقالية التي اتسمت

بالسطحية والارتجالية لكونها لم تساهم في تحقيق نتائج ملموسة على الميدان والدليل أن حجم الطلبات لم ينقطع بل تضاعف رغبة في الحصول على مساعدات العيد في بداية شهر نوفمبر 2011 .

وفي انتظار ارتسام معالم السياسة الاجتماعية للحكومة القادمة وإن كانت بعض المؤشرات تبعث على الحيرة في غياب مواقف حاسمة تشير إلى تبني اختيارات اجتماعية واقتصادية تتعارض مع جوهر سياسات الحكومات الانتقالية السابقة وترسم مشروعا مجتمعيا وضع أسس نظام سياسي جديد قائم على القيم التي أتت بها الثورة وهي الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ولنعود للمنشور عدد 3 باعتباره اللبنة الأولى في مسار استقلالية القرار الفني في مجال الإحاطة بالأسر المعوزة فقد تضمن بالأساس:

-أحكاما عامة تؤكد على خصائص الفئات المستهدفة والحاجة إلى تطوير المقاربة الإدماجية وإخضاع البرنامج إلى المراجعة الدورية.

-فقرة أولى تحدد شروط الانتفاع بالإعانة القارة في علاقة بسقف عتبة الفقر ومقاييس الأولوية من حيث فقدان القدرة على العمل وفقدان السند من بين الأبناء القادرين على الانفاق وخاصة للأسر ذات الولي الواحد، إضافة إلى حالات العجز البدني ولا سيما لعميقي الإعاقة وحجم أفراد الأسرة وتعدد الاحتمالات السلبية للفقر مثل تردي الوضعية السكنية وانعدام المرافق والتجهيزات.

-فقرة ثانية تحدد تركيبة ورئاسة اللجان المحلية والجهوية وقد نصّ المنشور صراحة على أن يتولى رئيس الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي رئاسة اللجنة المحلية في حين يرأس المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية اللجنة الجهوية وبذلك تم وضع حدّ نهائي لتدخل السلط المحلية والجهوية بكل تشكيلاتها في تسيير البرنامج.

-وفي علاقة بتركيبة اللجان انحصر عدد أعضائها في بعض المصالح الفنية ذات الصلة كما انفردت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بتمثيل مكونات المجتمع المدني في عمل هذه اللجان ، ويعتبر هذا الإجراء مكسبا ثمينا لكل الفاعلين في هذا البرنامج وخاصة الفئات المستهدفة بالمنح القارة وبالعلاج المجاني.

2- أهمية انخراط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في هذا المسار

-رغم حملات التضييق والتشويه والإقصاء التي استهدفت الرابطة وجميع فروعها فقد ترسخ في ذهنية التونسي دور الرابطة في النضال من أجل الحريات السياسية والفردية والعامة، والأكيد أن هذا الدور سيتعزز بالنضال من أجل الحقوق الاجتماعية لفائدة فئات طالما تعرضت للتهميش والإقصاء وهي الفئات ذاتها التي تحملت أعباء فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي كلفتها ترديا لظروفها المعيشية والسكنية والصحية والتربوية وقد شمل الإقصاء أبناء هذه الأسر من ضحايا الفقر والبطالة والجريمة والانحراف.

-مشاركة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في اللجان المحلية والجهوية لا يمثل ضمانا لإسداء الخدمات لمستحقيها فقط، بل سيفتح آفاقا واسعة للأخصائيين الاجتماعيين لمواصلة النضال من أجل حق المنتفعين بهذه الخدمات في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن المنحة القارة للعائلات المعوزة لا تعتبر حلا لمشكلة الفقر والخصاصة، فهي منحة مساندة من المفروض أن يتم الترفيع فيها وأن تكون متبوعة بحلول جذرية لوقاية المنتفعين من عوامل التردي ووقاية أبنائهم من خطر توريث الفقر.

-رصيد وأهداف الرابطة وتجربتها المتراكمة في الجانب الحقوقي سيوسّع من دائرة النضال الميداني لحماية الفئات الاجتماعية ضحايا التهميش والإقصاء والمساهمة في وضع قوانين توفر لهؤلاء آليات الانتقال من حالة الخصاصة إلى مرحلة الاندماج الفعلي .

-هذا الاستحقاق يطرح عملا جبارا على كل الأخصائيين الاجتماعيين يمكن تلخيصه في المقترحات التالية:

دعوة الهياكل المهنية النشيطة في مجال الخدمة الاجتماعية إلى تقديم تصورات ملموسة للمجلس الوطني التأسيسي حول الحقوق الاجتماعية الأصيلة التي بدونها لن يستقيم الحديث عن عدالة اجتماعية واقتصادية.

تحفيز القطاع وكل المتدخلين تجاه كل محاولات إعادة توظيف المهنة في تعبئة الرأي العام حول أهداف مرتبطة بأجندة سياسية لهذا الطرف أو ذاك من خلال التراجع في بعض المكاسب أو وضع برامج جديدة تعمق حالة التهميش التي لا تزال تعيق تطور المهنة.

دفع الأخصائيين الاجتماعيين لتجذير البعد الحقوقي ومزيد الإلمام بمكونات المنظومة التشريعية المتصلة بالبعد الاجتماعي للتحكم في مقاييس إسداء الخدمات وجودتها.

تطوير مقاربات التدخل الاجتماعي والتدرب على ممارسة طريقة تنظيم المجتمع والتدخل مع المجتمعات المحلية بما تتطلبه من تشخيص دقيق لحاجيات الفئات المستهدفة ووضع خطط تدخل ملائمة .

تكثيف الدراسات الميدانية والفنية لمناطق التدخل الاجتماعي بما يساعد على تحديد حاجيات الفئات الأكثر عرضة للخصاصة والتهميش وتشخيص العوامل المغذية لتلك الصعوبات.

تطوير العمل الشبكي والبحوث النشيطة في مجال التنمية المحلية لضمان النجاعة والتكامل في التدخل.

وفي الجهة المقابلة سيطرح انخراط الرابطة في هذا المسار ما يلي :

وضع خطة ميدانية لضمان حضور مناضلي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في مختلف اللجان المحلية والجهوية وفق روزنامة الاجتماعات الدورية التي يستوجبها تنفيذ البرنامج.

وضع مخطط تكويني وورشات تدريبية على مراحل يجمع فروع الرابطة بهياكل النهوض الاجتماعي لتوسيع النقاش حول مختلف مقاربات مقاومة الفقر في بعديها الحقوقي والاجتماعي ونقترح في هذا المجال إمكانية الاستعانة بخدمات الجمعية التونسية للخدمة الاجتماعية وهي جمعية وطنية علمية تندرج مسألة تطوير مقاربات التدخل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية.

مواصلة النضال لجعل قيم العدالة ولا سيما الحق في الشغل والعلاج والسكن اللائق والتعليم المجاني والترفيه والبيئة كإحدى أهم الحقوق الأساسية في دستور الجمهورية القادمة بما يستوجبه من ضمانات تشريعية وبرامج ميدانية وتحويلات مالية مناسبة.

هل بدأ الربيع العربي يتحول الى موجة «شهيلي» أصولية ؟

تتطلع الشعوب العربية الى الديمقراطية ، وهي تطلعات مشروعة عبّرت عنها الثورة السلمية بتونس ومصر في بداية السنة الحالية في ما أطلق عليه بداية موجة «الربيع العربي» - استعارة غربية عن ربيع «براغ» في الكتلة الشرقية- التي شملت فيما بعد المغرب الأقصى (حركة 20 فبراير) ومظاهرات الشباب الجزائري وثورة الشعب اليمني المستمرة منذ أشهر رغم محاولات علي عبد الله صالح جرها نحو مستنقع الحرب الأهلية. وما يميز هذه التحركات أنها سلمية وتعارض النظام وتوجهاته وتعمل على إيجاد ميزان قوى داخلي يعجل برحيل هذه الأنظمة لتحقيق انتقال ديمقراطي.

مصطفى عبد الجليل يبشر الشعب الليبي بنظام ظلامي

لكن هذه التطلعات الديمقراطية المشروعة قفزت عليها بعض القوى الأصولية التي أصبحت مقتنعة أن المرحلة التاريخية الراهنة مرحلتها وبالتالي فرصتها للوصول الى السلطة مهما كانت الأطراف التي تساعدها على تحقيق هذه الغاية حتى وإن كانت الغرب الامبريالي ممثلا في حلف شمال الأطلسي.

مخطط امبريالي رجعي

وهذا ما حصل في ليبيا حيث كان إسقاط نظام العقيد القذافي إنجازا لحلف الناتو بتنسيق مع عناصر سياسية (منها مصطفى عبد الجليل ذاته) وعسكرية (من بينها العقيد يونس جابر الذي قتل في ظروف غامضة) من النظام السابق نفسه وقوى «أفغانية « أصولية وتمويل سخي من «راعية « الديمقراطية بالوطن العربي إمارة قطر التي لا يخفى على أحد شبكة ارتباطاتها العسكرية والسياسية بالكيان الصهيوني وبالولايات المتحدة الأمريكية وبتغطية على مدار الساعة من قنوات مشبوهة الأدوار على رأسها قناة الجزيرة التي كشف تقرير لويكيلكس أن مديرها السابق وضاح خنفر كان يعمل لحساب وكالة المخابرات الأمريكية، ساهمت في التلاعب بالعقول وبالمواقف لفائدة هذا التحالف الذي استغل الوضع بالمنطقة للقفز على الطموحات المشروعة لشعوبها.

ان معارضة من هذا النوع لا يمكن وصفها بالوطنية ما دامت تستعين بالغرب الامبريالي لتغيير ميزان القوى في صراعها مع الأنظمة لفائدتها دون تمييز بين النظام (الذي من المشروع معارضته) والوطن (الذي يخطط هذا الغرب الامبريالي لاستباحة ثرواته). ويبدو أن الدور قد جاء حاليا على سوريا حيث يحث «الإخوان المسلمون» القوى الغربية على التدخل في بلادهم للتخلص من نظام بشار الأسد والحال أن الشعب السوري قادر لو يحافظ على الطابع السلمي لثورته على تغيير النظام.

الظلامة تتهدد ليبيا والمنطقة

وبالمقابل فإن هذه القوى تتحين مثل هذه الدعوات للتدخل تحقيقا لمخططات إقليمية جاهزة تكون أدوات تنفيذها الداخلية هذه المرة تنظيمات أصولية ماضوية على غرار الجناح المهيمن داخل المجلس الانتقالي الليبي الذي كشف رئيسه مصطفى عبد الجليل في خطابه بمناسبة ما اعتبر «تحرير» ليبيا عن مضمونه الرجعي الظلامي بإعلانه لمجموعة إجراءات (من بينها إلغاء تعدد الزوجات) دون استفتاء للشعب ودون هيئات منتخبة يحق لها وحدها إقرار أية تشريعات.

وما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في المدن التي دخلها «ثوار الناتو» وما صاحب عملية اعتقال القذافي وابنه وقتلهما بطريقة بشعة بل حتى القبور والأضرحة تمت استباحتها، كلها علامات تنبئ بطبيعة هذا المشروع وما يحمله من تهديد للشعوب لا فقط في ليبيا بل للمنطقة جمعاء بزحف لممارسات وقيم خلنا بعد أكثر من نصف قرن من محاولات التحديث – حتى وان كانت مشوهة- أننا قطعنا معها إلى الأبد.

إن القوى الامبريالية أصبحت مستعدة اليوم لاحتضان هذه المشاريع اللاوطنية والظلامية ما دامت تمكنها من تحقيق مخططاتها وما دامت تحافظ لها على مصالحها ولا تمس بجوهر التحالف الطبقي الحاكم وبالمقابل فإن الحركات الإسلاموية التي تستعجل الوصول إلى السلطة لا تهمها الوسيلة ما دام التدخل الأجنبي يحقق لها هذه الغاية وإن كان الثمن تدمير قدرات الوطن وسلب إرادته ونهب ثرواته مستقبلا . فقد قدرت تكلفة عملية إعادة أعمار ليبيا بنحو 400 مليار دولار ستكون في جلها من نصيب الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية إذ أكد المجلس الانتقالي الليبي أن الأولوية في الصفقات المقبلة ستكون للدول الغربية بينما ستتكفل قطر بقيادة تحالف عسكري جديد للبقاء في ليبيا.

هكذا اذن بدأت الأطراف الاقليمية (الخليجية أساسا) والدولية (الغرب الامبريالي) تسير بالربيع العربي نحو موجة «شهيلي» ماضوية أصولية مادامت تحافظ لهذه الأطراف على أدوار طالما خططت لها (القوى الامبريالية) أو سعت إليها (إمارات الخليج).

محمود نعمان

من أجل منع حمام دم في مخيم أشرف

لئن وصل الملالي إلى حكم إيران سنة 1979 فإن عديد التنظيمات لعبت دورا رئيسيا في الإطاحة بنظام الشاه مثل حزب تودة الشيوعي ومنظمة فدائيي الشعب اليسارية ومنظمة مجاهدي خلق التي تأسست سنة 1965 وساهمت بدور كبير في سقوط نظام الشاه لكنها اختلفت مع النظام «الإسلامي» الجديد بداية من 1981 الذي أعدم عشرات الآلاف من أعضائها مما دفع بقيادتها وعدد كبير من أعضائها إلى التمركز بالخارج بدءا بفرنسا ثم لاحقا العراق.

ومن بين معاقل هذه الحركة مخيم أشرف الذي أقيم سنة 1986 وهو يقع شمال بغداد على بعد حوالي 100كم غرب الحدود الإيرانية ويحمل اسم المناضلة والسجينة السياسية الشهيرة في عهد الشاه أشرف رجوي والتي قتلت لاحقا على يد نظام الخميني.

ويقيم في هذا المخيم حوالي 3500 من اللاجئين الإيرانيين غير المسلحين بعد أن نزعت قوات الاحتلال الأمريكي للعراق سلاحهم سنة 2003 إرضاء للسلط العراقية الجديدة الموالية لإيران. وفي المقابل تعهدت بحماية سكانه ومع بداية سنة 2009 تخلت للحكومة العراقية على مهمة الإشراف على المخيم. ومنذ ذلك التاريخ تعرض سكان المخيم إلى شتى أنواع الإرهاب المادي والنفسي بدءا بمحاصرته وعزله عن بقية العراق إلى حد منع الكهرباء وإدخال الوقود والغاز بل حتى الحطب ومنع سكانه من التنقل خارجه لتلقي العلاج. كما قامت بإحاطة المخيم بسواتر ترابية عالية جدا ووضع منصات مراقبة لسكانه وتثبيت مكبرات للصوت في كل أركانه في حلقات مدروسة للحرب النفسية.

ولم يتوقف الأمر عند العزل والترهيب بل تعداه إلى هجوم القوات العراقية وفيالق تنتمي إلى تنظيمات طائفية مرتبطة بالنظام الإيراني في مناسبتين على سكان المخيم (جويلية 2009 وأفريل 2011) وقتل وجرح العشرات من سكانه واكتملت المؤامرة على المخيم بقرار حكومة المالكي إغلاقه مع موفى السنة الحالية وإجبار سكانه على ترك العراق حيث تنتظرهم سجون ومقاصل النظام الفاشي الإيراني.

كل هذا زاد من مخاوف السكان من حمام دم جديد خاصة مع استكمال القوات الأمريكية انسحابها من العراق. وبالرغم من صدور نداءات من عشرات المنظمات الإنسانية من بينها منظمة العفو الدولية ومن مئات البرلمانيين الأوروبيين من كل المجموعات السياسية فإن الحكومة العراقية تبدو مصممة على المضي في تنفيذ هذا القرار بغلق المخيم وطرد سكانه في محاولة لتحقيق مطالب النظام الإيراني الذي يخيفه ما أصبح يمثله هذا المخيم من رمز للأمل في إيران جديدة حرة وديمقراطية.

أمام ما أصبح يتهدد سكان المخيم بعد أن قاربت المهلة

حتى لا يتكرر هذا المشهد في مخيم أشرف

التي حددها نظام المالكي (حوالي 50 يوما) على الانتهاء، أصبحت الدعوة ملحة إلى وضع المخيم تحت إشراف الأمم المتحدة وبالذات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتركيز فريق مراقبة أممي دائم فيه إلى حين الاعتراف بسكانه كلاجئين سياسيين.

ومن جهتنا ندعو المجتمع المدني في تونس والحكومة التونسية إلى المشاركة في الحملة الدولية من أجل حماية سكان هذا المخيم ومنع حكومة المالكي ونظام طهران من تنفيذ جريمة جديدة في حق هؤلاء الأبرياء العزل.

محمود نعمان

نصيب قائمات البديل الثوري بين الفشل الانتخابي والانتصار السّياسي.

البديل الثوري
من أجل استكمال مهام الثورة

لقد قيل الكثير عن مناقب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وما رافقها من حوار وجدال حول نزاهتها أو عدمها، إلا أنها وفي رأيي، وبالمقاييس التونسيّة، كانت خطوة جيدة إلى الأمام في العملية السياسية، وترسيخ الديمقراطية في تونس الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية التونسيّة مازالت ناشئة وجديدة على المجتمع التونسي، وأنها في كل مكان وزمان، لا تولد متكاملة وسوف لن تكتمل، بل هي عملية تراكمية مستمرة تنمو مع نمو وعي الشعب وتحضره، وهي (الديمقراطية) مثل السباحة، لن يتعلمها الشعب بقراءة الكتب والمحاضرات، بل عن طريق الممارسة والتربية، ولا بد من وقوع أخطاء.

حزب العمال... نتائج مخيّبة للآمال

من المؤسف أن النتائج جاءت مخيبة لآمال القوى اليساريّة ومنها حزب العمال الشيوعي التونسي المعروفة بمواقفها الوطنية المناهضة للدكتاتوريّة والمنادية بإسقاط الأنظمة الاحتكاريّة والدّاعمة لمصالح الطبقات المهيمنة اقتصاديّا، إذ لم يحصل هذا الأخير إلاّ على ثلاث مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، بينما حصدت أحزاب يمينيّة أخرى معظم المقاعد. وقد اختلف المعلقون والسياسيون في تفسير أسباب خيبة أمل قوى التيار اليساري، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

الدعاية والإعلام... في صالح من؟

قد يتساءل أحدكم في عز السباق الانتخابي متعجبا: لماذا تطرح كل القائمات المترشّحة البرنامج نفسه والشعارات نفسها؟ إذ أنّ كلّ المرشّحين الذين شاركوا في الانتخابات طالبوا بدرجة أو بأخرى بزيادة الأجور والمعاشات التقاعدية وبتعزيز قدرات الدولة وبفرض ضرائب إضافية على أصحاب المال... وقد جاءت النتيجة على قدر الجهد. تصور معي أيها القارئ أن هناك سلعاً معروضة في دكان سعرها واحد تقريبا. فأي منها سيباع أكثر؟ بديهي أنه سيكون ذاك الذي يحظى بدعاية أكبر.

وهنا بالذات يكمن سبب الفشل الانتخابي لحزب العمال الشيوعي التونسي. إذ كان من البيّن أنّ جلّ وسائل الإعلام الرسميّة تجاهلت حزب العمّال، بل وعمدت أحيانا إلى تشويهه وإحراج مناضليه وإرباكهم بإثارة قضايا لا تمثّل مشاغل المواطن التونسي وجرّت الحزب إلى الدّفاع عن أنفسهم بدلا من عرض مشروعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فمقدّمي البرامج ومعدّيها يتسابقون لطرح أسئلة من شأنها أن تبعد دائرة اهتمام المواطن التونسي عن قضاياه الأساسيّة والجوهريّة وإثارة خلافات عقائديّة شوّهت الحزب وشوّهت ممثّليه. وهذه الديماغوجيا لطالما مارستها الأنظمة الديكتاتوريّة.

قضية الاسم والأيديولوجيا

يذكر أنّ هناك من ينتقد حزب العمال الشيوعي التونسي ويعزو سبب فشله في الانتخابات إلى تمسكه بأيديولوجية يراها البعض ما عادت تناسب المتغيرات الحياتية والسياسية، كذلك البعض الآخر يقترح تغيير اسم الحزب ليحظى بالتأييد والقبول لدى الشعب بعد أن استطاعت القوى المعادية أن تشوه ذلك الفكر. وهذا لم يكن جائزا (مع أنّ قيادي الحزب قد ناقشوا مسألة تغيير الاسم) وهنا علينا أن نذكر أنّ هنالك كيانات سياسية وطنية وديمقراطية يساريّة، تحمل أسماء لا تمت إلى الشيوعية بأية صفة، ومع ذلك فشلت هذه الكيانات في الحصول على مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي.

برنامج الحزب... اقتبسه الشعبويّون

لقد أتت جلّ الأطراف السّياسيّة ومعظم المترشحين على تبنّي نقاط عديدة من برنامج حزب العمال الشيوعي التونسي، بل وسرقة محتواه ليتملكوا بعدها على أذهان الناس بالخطاب الفلكلوري. والناخب عموما لم ير أي فرق بين حزب العمال الشيوعي التونسي وأحزاب البورجوازية الكبرى في دكان «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي» .

وقد يعترض أحدهم فيقول أن تقنيات قذرة ودعاية رسمية مغرضة وما شابه من الأساليب غير السليمة استخدمت ضد حزب العمّال الشيوعي التونسي، وهذا صحيح إلى حدّ ما. ولكن من قال لكم أيها الرفاق أن عدوكم سيكون شريفاً ونبيلاً؟ هل تعتقدون فعلا أن الرأسماليين لن يلجئوا إلى شتى أعمال التلاعب والتزوير حين يتعلق الأمر بأرباحهم التي هم حريصون كل الحرص على بقائها؟

انهيار المعسكر الاشتراكي

إن انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، أثّر سلباً على الفكر الشيوعي بصورة عامة في كل مكان من العالم، وتونس ليست استثناءً، ولسان حال المواطن يقول: إذا فشل هذا الفكر في الاتحاد السوفيتي معقل الشيوعيّة، فكيف له أن ينجح في بلد مثل تونس، لذلك فقد هذا الفكر بريقه وجاذبيته لدى معظم الناس. وعلى مطلقي هذه الحجّة أن يراجعوا التاريخ وأن يفتحوا كتابه من الصّفحة الأولى قبل أن يقفزوا إلى فهرس النهاية ليعلموا أنّ الشيوعيّة لم تفشل كما يزعمون لا في الاتحاد السوفييتي ولا في أيّ دولة أخرى تبنتت هذا المذهب.

تصاعد المد الإسلامي

إن فشل الأنظمة القومية العربية شبه العلمانية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وتفاقم المشاكل المعيشية في البلاد العربية – الإسلامية، ساهم في فسح المجال للإسلام السياسي بملء الفراغ الأيديولوجي، فتصاعدت شعبية الأحزاب الإسلامية في العالم العربي. وكما بينا أعلاه، نتيجة لتعرض الشعب إلى المظالم الفادحة، ولعجز القوى الوطنية الديمقراطية والعلمانية على إنقاذه من الحكم الجائر بسبب شراسة قمع الأنظمة السّابقة، فقد المواطن التونسي الثقة بهذه القوى الوطنية وشعاراتها، وتوجه إلى الله، والدين، والتضرّع للخلاص من المحنة، وهذا ما أفرز بيئة ملائمة، وتربة خصبة لانتعاش الأحزاب الدينية.

التدخّل الخارجي

لا شك أنّ هناك دعما خارجيا، ماليّ وإعلاميّ، للقوى التي فازت في الانتخابات على خلفيّة حماية هذه القوى لمصالح هذه الدّول وتقديم الولاء والوعود والضّمانات الكافية لها بالاستمرار في السياسة الرأسماليّة التي ستؤدّي بعد ذلك لانتعاش اقتصاديّات الدّول الرأسماليّة والامبرياليّة في مقابل تفقير الشعب التونسي وإفراز البطالة وما ينجرّ عنه من أمراض اجتماعيّة أخرى.

انقسام اليسار... واتهامات بالجملة

لم يقتصر اليسار التونسي على الانقسام فحسب، بل عمدت قواه إلى تشويه بعضها البعض وتبادل التّهم وهذا ما ولّد لدى العامّة حالة من الإحباط وعدم الثقة في هذه القوى اليساريّة، ومن أهمّ ما اتّهم به حزب العمّال الشيوعي التونسي ما يلي:

أولا: فشل قيادات الحزب في تحمّل المسؤولية.

هذه التّهمة وجهت ضد قيادة حزب العمال الشيوعي التونسي، ولا أريد هنا الدفاع عن أحد، ولكن يجب أن لا نسمح بوقوع الظّلم على أحد. فعلى قدر ما يخص أمين عام حزب العمال الشيوعي التونسي، حمه الهمامي، وإنصافاً للحقيقة، فقد أثبت الرجل كفاءة فكرية وسياسية وقيادية في أحلك الظروف، مما استحق عليه كسب إعجاب الكثيرين وقد أثبت التاريخ أنّ حمه الهمامي واحد من أنضج السياسيين التونسيّين الذين ثبتوا في عصر سقوط أنصاف المناضلين ولهثهم وراء المناصب والكراسي.

ثانيا: الادعاء بخطأ المشاركة في العملية السياسية

هذا أيضاً موجه ضد حزب العمال الشيوعي التونسي، حيث انتقد البعض، وخاصة من اليسار المتشنج، قيادة الحزب على المشاركة في العملية السياسية بعد أن هرب الطّاغية بن علي، وقالوا بضرورة مواصلة الخطّ الثوري ومقاطعة الانتخابات بدعوة أنّ الإصلاح لن يكون عن طريقها. هذا الانتقاد أثبت فشله، لأنّ الواقع قد أثبت أن مشاركة الحزب في العملية السياسية كان واجباً وطنياً، والعزل السياسي ليس حلاً، وليس في صالح لا الحزب ولا الشعب التونسي، بل كان لصالح أعدائه. وحزب العمال لا يمانع في دخول انتخابات من شأنها أن تخلّص الشعب التونسي من أبشع نظام عرفه التاريخ.

الفشل الانتخابي لا يعني الفشل السياسي

إنّ النتيجة المتواضعة لحزب العمال في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وحسب رأيناء، لم تكن فشلا كما فهم البعض بل إنها انتصار سياسي كبير لأنه سيبيّن للجماهير العريضة بطريقة عمليّة وميدانيّة فراغ الأحزاب الفائزة وافتقارها لبرامج إصلاحيّة حقيقيّة تغيّر واقع التونسي وتقطع مع نظام الديكتاتور الهارب. فسيعرف التونسي أخيرا أنّ بعض الأحزاب الفائزة غير قادرة على الذهاب بالإنسانيّة إلى آفاق جديدة وإقامة وطن رحب يتّسع للجميع بلا فوارق وإعادة الاعتبار إلى الأغلبيّة المفقترة دون اعتبارهم وقود للآلة الرأسماليّة.

الاستنتاج

من كل ما تقدم، نستنتج أن سبب النتائج المتواضعة لحزب العمال الشيوعي التونسي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي هو تبنيه للشعارات الوطنية والعدالة الاجتماعية التي هي أساس فكر هذا الحزب منذ التأسيس، والتي فقدت جاذبيتها بسبب تزييف الوعي والتشويش على المفاهيم الوطنية، لكن هذا لا يعني تخلّي حزب العمال الشيوعي التونسي عن مبادئه، بل يجب عليه الصمود والإصرار والعمل على نشر الوعي الاشتراكي، وزرعه، وترسيخه في أعماق التونسيّين، في فمرحلة مدّ الإسلام السياسي، هي مرحلة عابرة فرضتها ظروف موضوعية قاسية جداً، وستزول بزوال هذه الظروف، وعلى الحزب أن يواصل نضاله من أجل تغيير هذا الواقع الطارئ المرير والاستمرار في فضح أساليب النظام الرّأسمالي، فالمستقبل هو للدولة الاشتراكيّة التي يحفظ فيها حقّ العامل البسيط والفلاّح المسلوب، ويكون فيها الدين لله والوطن للجميع.

الجوع والفقر وجهان للرأسمالية المتوحشة

محمود نعمان

يشهد العالم بفضل انجازات البشرية في صراعها المتواصل مع الطبيعة نموا مستمرا للثروة يجسده تزايد الناتج الخام العالمي ونمو مختلف القطاعات المنتجة والخدمات لكن ما يثير الاستغراب أن هذا النمو لم يقترن بتقلص ظاهرتين لازمتا الإنسان منذ العصور القديمة وتوهمت ألا وهما الجوع والفقر.

وقد كشفت تقارير المنظمات الدولية المختصة تزايد الجوع والفقر في العالم وبلوغهما أرقاما مفزعة تثير أكثر من سؤال حول مصير جزء هام من البشرية في ظل عولمة متوحشة كان منظروها «يبشروننا» بمستقبل أفضل.

الجوع ليس قدرا

فقد كشف تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة سنة 2009 أن الإنتاج العالمي من الغذاء وخاصة من الحبوب قد سجل سنة 2008 أرقاما قياسية إذ تجاوز 2.2 مليار طن محققا نسبة نمو ب 2.8% عن السنة التي سبقتها وهو ما كان يمكن أن يقترن مبدئيا بانخفاض عدد الجائعين في العالم لكن عدد هؤلاء وحسب نفس التقرير قد تجاوز في نفس السنة 960 مليون نسمة بزيادة 40 مليون جائع جديد عن السنة التي سبقتها رغم ما ذكرناه من تحسن في الإنتاج العالمي.

أما في سنة 2009 فقد واصل عدد الجياع الارتفاع ليتجاوز عتبة المليار نسمة رغم أن كل التوقعات كانت تتفاءل بانخفاض عددهم بناء على وجود مخزون غذائي عالمي هام أفرزته الصابة القياسية التي ذكرناها. وتعتبر إفريقيا (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة القرن الإفريقي خاصة) وبلدان آسيا الجنوبية (في مقدمتها البنغلاداش والباكستان) أهم معاقل هذه الآفة المهينة للإنسانية حيث يشكو 43 بلدا إفريقيا و25 بلدا آسياويا من نقص غذائي متفاوت الحدة. كل هذا يجعلنا نتساءل عن سر هذا التلازم بين الوفرة في الإنتاج واتساع معضلة الجوع.

أول الأسباب يتمثل في المضاربة التي تمارسها الاحتكارات الرأسمالية خاصة الأمريكية الأصل في ميدان الحبوب مثل شركة كارغيل وآرشار دانيالز ميدلاندز وميناپوليس وغيرها التي تتحكم في تجارة هذه المواد الحيوية وتوجه السوق والأسعار داخلها في اتجاه يحقق لها أوفر الأرباح عن طريق التقليص من العرض من خلال تكوين مخزونات بما يمكنها من ترفيع الأسعار وفقا لقانون السوق لذلك شهدت أرباحها نموا سريعا. فشركة كارجيل مثلا قفزت أرباحها إلى مليار دولار في الثلاثية الأخيرة وحدها لسنة 2008. كما أن بعض هذه الشركات ومعها بعض البلدان الغنية باتت تمتلك مساحات زراعية شاسعة في عديد البلدان النامية فوفقا للأسبوعية الفرنسية «فرنسا الفلاحية» تمتلك شركات غذائية صناعية أوروبية 15% من المساحة الزراعية الجملية لروماينا. كما أن كل من الصين الشعبية وكوريا الجنوبية واليابان والإمارات العربية المتحدة تمتلك مجتمعة خارج ترابها الوطني قرابة 8 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية خاصة في الباكستان والسودان وأندونيسيا وغيرها وتهدف هذه الدول من وراء هذا التوجه إلى ضمان أمنها الغذائي ولكن أيضا استخدام جزء متزايد من هذه المساحات في زراعة محاصيل لإنتاج الوقود الحيوي بدلا من الغذاء. وقد كان من نتائج هذه «الامبريالية» الزراعية انتزاع ملكيات صغار الفلاحين خاصة من ينشط منهم في مجال الزراعات المعاشية وبالتالي فإن ارتفاع الإنتاج الفلاحي في البلدان التي ينشط فيها المستثمرون الأجانب لن تكون له فائدة على شعوبها بل بالعكس فإنه تحقق على حساب أمنها الغذائي.

ثاني هذه الأسباب يكمن في تفكيك البنية الإنتاجية التقليدية في الأرياف قد أفرز تكثف حركة النزوح من الأرياف نحو المدن التي تحوّلت نتيجة لذلك إلى مراكز لتجميع الفقراء والجائعين خصوصا مع تفشي البطالة وتراجع الدخل.

أما ثالث الأسباب فيرتبط بتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في انخفاض المداخيل وفقدان مواطن الشغل وبالتالي تراجع قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة على الحصول على الغذاء.

الفقر ملازم للرأسماليّة

في اتجاه متواز مع ارتفاع الثروة العالمية تزايد عدد الفقراء في العالم إذ ورد في تقرير لصندوق النقد الدولي نشر في أفريل 2009 « أن ما بين 55 إلى 90 مليون شخص إضافي سيقعون ضحية للفقر المدقع» خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية حيث نجد أكبر تجمع للفقراء في العالم. يفسر التقرير هذا التوسع لبقعة الفقر بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وما تبعها من ارتفاع في أسعار المواد الأساسية ومن انخفاض في دفق الاستثمار الأجنبي وتقلص قيمة التحويلات النقدية للعمال المهاجرين نحو أوطانهم الأصلية وتراجع عائدات تصدير المواد الأولية نتيجة انخفاض أسعارها في ظل تقسيم عالمي للعمل يمكن الدول الرأسمالية من التحكم في السوق العالمية عرضا وطلبا .

أما المكتب العالمي للشغل فقد نشر في جانفي 2009 تقريرا تضمن: «إن العالم سيشهد إحالة 38 مليون شخص إضافي على البطالة» . كما أن 1400 مليون عامل سيعيشون في تلك السنة تحت خط الفقر أي بدخل يومي يقّل عن دولارين. ويتركز العدد الأكبر من هؤلاء في البلدان النامية حيث يقترن فقر الغالبية الساحقة من السكان بضعف الميزانيات المخصصة للمجالات الاجتماعية مما يزيد من معاناة الفقراء. ففي هذه البلدان تخصص نسبة 2.8% من الناتج الداخلي الخام للنفقات الاجتماعية وهي لا تفوق كثيرا من حيث النسبة ما تخصصه البلدان الرأسمالية لمكافحة السمنة أي 2.1% مع مراعاة الفوارق الكبرى في الدخل بين المجموعتين.

في العموم تكشف لنا هذه التقارير أن الإنسانية مازالت تواجه معضلتين: الجوع والفقر برغم التقدم الذي أحرزته في كل المجالات كما أن هذه التقارير قد ركزت على العوامل الظرفية دون الهيكلية المتمثلة في الآليات التي تسير النظام الاقتصادي العالمي الذي تتحكم فيه الاحتكارات الرأسمالية وتوجهه وفقا لمصالحها متغاضية عن مصالح الشعوب.

ذاكرة «صوت الشعب»

حجر الزاوية في مفهوم الهوية

حجر الزّاوية في مفهوم الهويّة وفهمها أنها ليست مقولة جامدة، ولا كلاّ منسجما، ولا هي تتحقق في زمن دون سواه، بل مقولة تاريخية، حية، يشقّها التناقض وتتسع للقديم والجديد ولمن يشارك في بنائها دون استثناء بسبب لون أو عرق أو جنس، فالهوية العربية الإسلامية تضم القائلين بالنقل والقائلين بالعقل، أهل الحديث وأهل الرأي، الأشاعرة والمعتزلة، المتوكل والمأمون، أبا نواس وأبا العتاهية، ابن هانئ وأبا الطيب، صاحب «الحيوان» وصاحب «طوق الحمامة» صاحب «تهافت الفلاسفة» وصاحب «تهافت التهافت» ، ابن خلدون والمسعودي، ابن بطوطة الرحالة وابن البيطار الصيدلاني البحاثة وسواهما، الطهطاوي وقاسم أمين والكواكبي والحداد ومخالفيهم، البيضان والسمران والسودان وبقية الألوان، العرب والمستعربين، المشارقة والمغاربة، ولا يصح اختزال الهوية أو تجميدها في مذهب واحد، وكما تشكل نسيجها من نزعات محافظة وتزمت بناء على منظور فلسفي مثالي تشكل أيضا من نزعات تحرر وتسامح، بناء على منظور فلسفي مادي، فهي في المحصلة بؤرة صراع ومحط تجاذب بين قوى متعارضة، بعضها يقدس الماضي وينسج حوله الأوهام ويختزل الهوية في خضوع الرعية للراعي والمرأة للرجل والصغير للكبير والمصلّي للإمام وغير المسلم للمسلم و»الكافر» للمؤمن ويصل به ذلك إلى حد إخضاع العالم للجاهل وحصر العلم في علوم الدين فضلا عن كونه يفرغ الهوية من مضمونها النيّر والمتطور ولا يُبقي إلا على ما يخدم شرعة الاستبداد والقهر المتجلببة بالدين، وما يغذي التكاره والتباغض داخل الدين الواحد وبين الأديان ويذكي الروح النحلية والطائفية ويسبب التقاتل بين النحل والملل والطوائف على نحو ما هو مشهود اليوم في بقاع عديدة من العالم الإسلامي حيث الدم وديان أحيانا وضحايا القتل والقتل المضاد بالآلاف وحيث الشبهة كافية لقطع الرأس وبقر البطن وسمل العين وإزهاق الروح.

وإزاء هذه القراءة الأحادية الرجعية للهوية، الخادمة لمآرب دولة الإكليروس ومصالح أمكر السياسات وأشدّها ظلما، قرأ المتنورون وزعماء الإصلاح الهوية تلك القراءة التي تصبّ في مشروع التنوير والتحرير وتراعي الإنسان في كرامته وحقوقه فوقعوا منها على العناصر الدافعة وهي كثيرة كالتعايش بين الأديان والمعتقدات والأعراق والأجناس في ظل ما يشبه التعاقد الاجتماعي الذي عرفته حواضر المسلمين الذين لم تزدهر حضارتهم ولم تنفع الغرب نفسه غب عصور انحطاطه إلاّ بفضل تلك العناصر التي شكلت أساسا من أسس نهضته والتي شكلت في سياسة الدولة العربية الإسلامية زمن صعودها وفي فكر أهل الرأي والعلم والفلسفة والأدب بذرة وخميرة لما نسميه اليوم بالعلمانية، فما كان ليتم لهم اختراع وإبداع وإشعاع واستشراف لآفاق الحرية لولا المكانة التي بات يحتلها العقل والتمشي العقلاني والاختبار والشك والتجريب والتحقيق في الإجابة عن الأسئلة المعرفية والاجتماعية والسياسية ومنها سؤال علاقة الحكمة بالشريعة والأرض بالسماء والحاكم بالمحكوم والمحكوم بالمحكوم [2]. وحصيلة ذلك أن ليس هناك تعارض وتضارب بين العلمانية والهوية، بين أن تكون علمانيا وتتمسك بهويتك الحضارية وخصوصيتك الثقافية، وأن تكون مؤمنا وفي الوقت ذاته نصيرا لقيم الإنسانية والتقدم، أي تفصل بين الشأن العقدي الخاصّ الذي يُحسم فرديا والشأن الاجتماعي والسياسي العام المتطوّر المتغيّر باستمرار والذي يخضع للتعاقد بين المواطنين.

إن العلمانية لم تولد دفعة واحدة ولم تعرف بذورها في تربة الحضارة الغربية والديانة المسيحية دون سواهما بل كان لباقي الحضارات والثقافات وبالخصوص العربية الإسلامية دورها في نشوء بذرتها وارتقائها وحتى دولة الإقطاع القائمة على الإيديولوجية الدينية فإنها اضطرت وهي تصطدم بالواقع إلى توخي بعض السياسات ذات الطابع العلماني حتى تقدر على البقاء وتلقى الحلول للمعضلات المجتمعية التي تواجهها لكنها تظل مع ذلك أسيرة الأفق الديني الذي يُضفي الشرعية على سياسة الطبقة الماسكة بزمامها والقداسة على أفعال وأقوال ساستها وحكامها.

صورة الأسبوع

متى يفتح الهاشمي الحامدي مؤسسة القصرين للصناعات المتقدمة؟

تحدث الكثير عن الوعود الانتخابية التي أطلقتها بعض القائمات المترشحة لانتخابات المجلس التأسيسي لكسب ود الناخبين وحصاد أكبر عدد ممكن من الأصوات وهو ما شكك في مصداقية بعض الخطابات السياسية، ولكن الطريف والمتميز هو ما قاله الدكتور الهاشمي الحامدي عبر قناته «المستقلة» حين وعد أهالي القصرين ببعث «مؤسسة القصرين لصناعة أول سيارة وأول حاسوب وأول طائرة في تونس» . ولم يقدم الهاشمي الحامدي تفصيلا عن هذا المشروع بل كان يردد بعض الكلمات ثم يمر مرور الكرام. وهو ما جعل العديد من أصحاب «النوايا السيئة» يذهبون إلى القول أن الدكتور سينجز ما وعدهم به ولكن المشروع سيكون مصنعا للعب الأطفال من السيارات والحواسيب والطائرات، وحتى إن كان ذلك صحيحا فإنه سيكون من أعظم الإنجازات التي تقدم عليها تونس في القرن الواحد والعشرين.

كاريكاتور الأسبوع

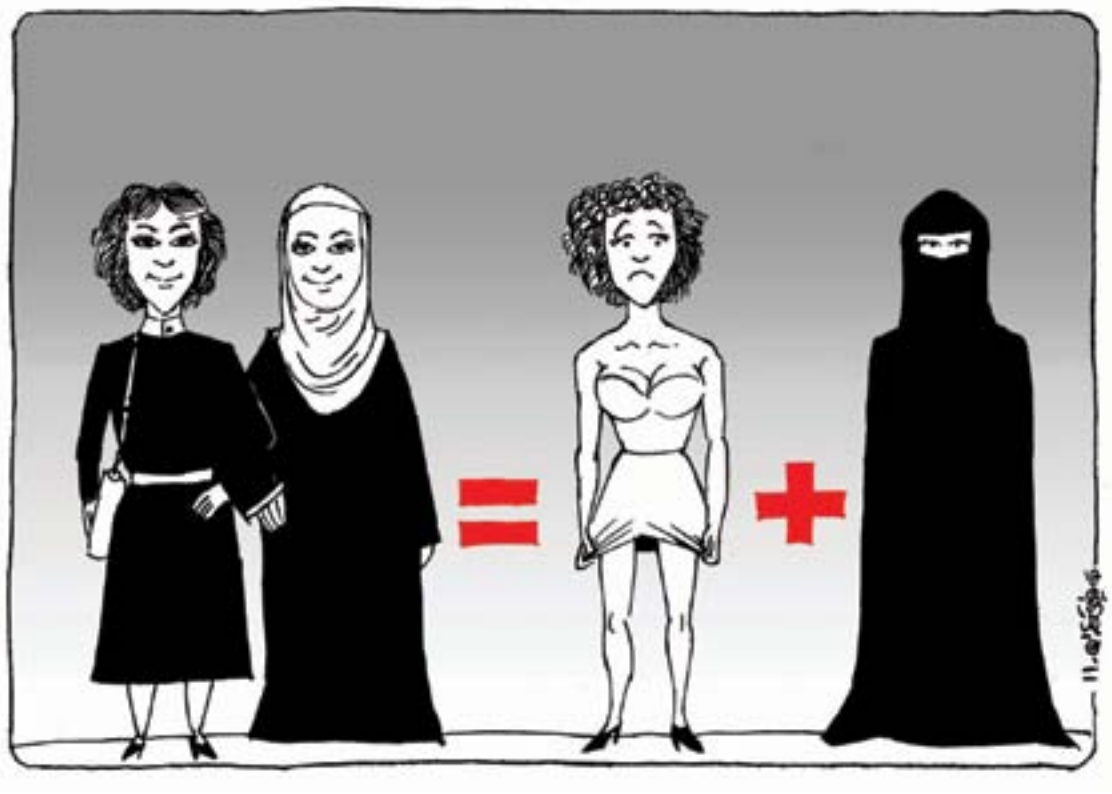

بالمرصاد

الفاهم بوكدّوس

تشويش على قائمة الصحافيين السوداء

أطلّت علينا الشبكة العنكبوتيّة في المدة القليلة الماضية بقائمة أوّليّة في إعلاميي الحقبة السوداء تحت إمضاء لجنة الصحافيين الشبان بالنقابة الوطنيّة للصحافيين التونسيين التي أنكرت نسبتها إليها.

وما زال هذا الموضوع يُثير جدلا في الساحة الإعلامية وخارجها, يتعلّق شطره الأول بجاني هيكلي يتعلق بنقابة الصحافيين حيث تضعها القائمة في دائرة الاتهام سواء حين تُضمّن عجزها على إدارة ملف القائمة السوداء لتباطأ خطواتها واقتصارها حدّ اللّحظة على مناقشة آليات المعالجة بما يُوحي بالسعي إلى قبر الموضوع برمته, أو عبر إدراج أعضاء من قياداتها الحاليّة أو السابقة في تلك القائمة للإيحاء بعدم أهليتها لتولّي أمر هذا الملف الخطير في دعوة صريحة إلى أن تبادر بترميم بنيانها الداخلي قبل أن تتطلّع إلى تطهير الإعلام من أهمّ أدرانه.

وهذا التحليل يضع واضعي القائمة المفترضة في سياق مسار الالتفاف على هيكل مستقل ومنتخب ديمقراطيا, تحرّكه العناصر الخاسرة في المؤتمر الأخير وتدعّمه أطراف تحنّ إلى أيّام جمال الكرماوي وتناور بتأسيس نقابة موازية إذا لم يتمّ التزحزح عن التعامل عن التعامل معها كأقليّة غير محدّدة في صياغة إستراتيجيات المنظمة.

أمّا شطره الثاني فيتعلّق بأحد أعمدة موضوع العدالة الانتقالية ألا وهو المحاسبة الذي تحاول هذه القائمة المخاتلة التشويش عليه في مواصلة لتمشّ ظهر أوّلا في مؤتمر النقابة الأخير عبر سعي حثيث لقتل الفكرة في المهد على أساس أنها ستشقّ الصف الصحفي في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع إلى جهود كلّ عناصره بعد فترة صعبة تقطّعت فيه أوصاله ووصل فيه مستوى المهنة إلى الحضيض, وتبلور لاحقا بالدعوة الصريحة إلى المصارحة والمكاشفة ونبذ الاستئصال والاجتثاث والتقليل من شأن الجريمة الصحفيّة عبر إقامة مقارنات لا تجوز مع مثيلاتها السياسية والاقتصادية والقضائية لإبقائها ضمن الجدل الدائر حول حرية التعبير.وقد تعرف خاتمتها قريبا بالتخويف من الخطر الإسلامي على الحريات الإعلامية وبالدعوة إلى تجميع كلّ الطاقات للتصدي له.

إنّ هذه القائمة المدسوسة حين تضع عديد الصحافيين الذين برزوا في السنوات الأخيرة بدفاعهم عن المهنة وحرية الصحافة وبنضالهم ضدّ دكتاتوريّة بن علي في نفس الخندق مع أولئك الذين تنكروا للرسالة الإعلامية وتجنّدوا لنصرة نظام قمعيّ, فلتساوي بين الجلاد والضحية ولتسم كلّ القطاع الإعلامي بالذنوب والخطايا في مسعى تهويميّ تعويميّ تنعدم فيه الخطوط وتتماهى فيه المتضادّات, يختزل الرهانات الإعلامية الحالية في أسوارها الإدارية والتقنيّة, وينسف من الأساس فكرة القائمة سواء كانت سوداء أو بنفسجيّة.

كما أنّ الحديث عن قوائم بدل قائمة واحدة قد يُقصد به سدّ الباب أمام أيّ محاولة جديّة ومُؤسّساتيّة تضع صحافيي التجمّع والصحافيين اللصوص والصحافيين المخبرين أمام مسؤولياتهم التاريخيّة ويُوكل للقضاء في مرحلة ثانية أمر إدراجهم في حساباته, ولكن قد يُقصد به أيضا تحسيسنا بالا جدوى عبر إغراقنا في مسلسل من القوائم لا تنتهي بإمكان الملل الذي يمكن أن يتسرّب لنا منه أن يُشككنا في المعايير العلميّة على معالجة ملفّ كهذا.

إنّ مثل هذه التسريبات لئن تضع نقابة الصحافيين أمام تحدّ كبير يضاف إلى مجمل القضايا التي تشتغل عليها والتي ائتمنها عليها جموع الصحافيين, تضطرّها إلى إعلام الرّأي العامّ أوّلا بأوّل بأهمّ الخطوات التي تقطعها في علاقة بالقائمة السوداء دون تأثر بالجدل الدّائر حولها ودون ردود أفعال متشنّجة قد تنعكس على طبيعة الأسماء التي سترد ضمن القائمة, فإنّها تكشف لنا حجم المقاومة الذي يُبديه صحافيو بن علي في موضوع تصفية تركة النظام الديكتاتوري والذي يدفع بعضهم الآن للتهليل والتقرب من الحزب الفائز في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في مناورة متكررة للتهرب المستحيل من استحقاقات الثورة التي لن تسمح بالإفلات من المحاسبة تحت أيّ مسوّغات.